الحكمُ النحويُّ الحسَن عند سيبويه
مفهومه وأسبابه

د. محمد بن عبدالله بن صويلح المالكي
قسم اللغة العربية – الكلية الجامعية بالليث
جامعة أم القرى

الحكمُ النحويُّ الحسَن عند سيبويه

د. محمد بن عبدالله بن صويلح المالكي

قسم اللغة العربية – الكلية الجامعية بالليث
جامعة أم القرى

تاريخ تقديم البحث: ٢٦/ ٣/ ١٤٤٤ هـ تاريخ قبول البحث: ١٠/ ٧/ ١٤٤٤ هـ

ملخص الدراسة:

حاول هذا البحث استجلاء مفهومِ الحكم النحوي الحسن عند سيبويه وإجرائه على تراكيب اللغة وتحديدَ معالمه وأسبابه، واعتمد على المنهج الوصفي في تتبُّع وروده في كتاب سيبويه وتأمُّل مواضعه، وخلص البحث إلى أن الحكم النحويَّ الحسن عنده هو حكْمٌ نحويٌّ يرقى بالتركيب اللغويّ المتَّصف بصحَّة المعنى والإعراب إلى أعلى درجات الصحة لسبب معنويٍّ أو لفظيٍّ، أو يكون بمعنى مطلق الجواز. وكشف البحث عن أن هذا الحكم عنده يرجع إلى أسباب معنوية أو لفظية، والأسباب المعنوية يمكن إجمالها في سببين، أحدهما: تحقيق مقصد إفادة المخاطب والعناية بالمعنى، والآخر: تحقيق قصد المتكلم في بناء التركيب، والأسباب اللفظية يمكن إجمالها في: تحقيق التركيب اللغوي لمقصد الإيجاز، وتحقيق التناسب، وطلب الخفة، ووجود النظير الحسن، ومراعاة الأصل، وطول الكلام، ومراعاة نظرية العامل، وكشف –أيضًا– عن أنَّ عدم الحُسْن عنده يعود إلى سببين، وهما: عدم الاستقامة، ومخالفة مقتضيات نظرية العمل النحوي.

الكلمات المفتاحية: الحكم النحويُّ – الحسن –الاستحسان – سيبويه.

The Concept of Grammatical Judgment for 'Sibawayh' and Its Reasons The 'Accepted Judgement' as a Case Study

Dr. Mohammad Bin Abdullah Bin Sowailih Al-Malki
Department Arabic Language – Faculty Al-Lith University College
Umm Al-Qura university

Abstract:

This research tried to elucidate the concept of 'Accepted Grammatical Judgment' for Sibawayh, identify its features and causes, and highlight how to implement it in language structures. A descriptive-analytical approach was used to find out the occurrences of this judgment in Sibawayh's book for more consideration. The study concluded that the 'Accepted Grammatical Judgment' is used either for the sake of language variation or that its grammar is meant for a moral or verbal reason.

This study revealed as well that Sibawayh's use of 'Accepted Grammatical Judgment' bases on moral and verbal reasons. The moral reasons can be summed up in two main ones: (1) achieving the purpose of informing the addressee along with keeping the meaning, and (2) meeting the speaker's intention in structuring. As for the verbal reasons, they can be summarized into (1) using linguistic structure for brevity, (2) achieving proportionality, (3) seeking lightness, (4) providing a good analogy for the linguistic structure, (5) maintaining the original form of the structure, (6) considering the length of the speech, and (7) considering the Factor Theory .

This paper also demonstrated that grammatical judgement disapprobation in Sibawayh's view is for two main motives: (1) structural inappropriateness; and (2) violation of the requirements of the theory of grammatical work.

key words: grammatical judgment -Accepted - approbation - Sibawayh.

مقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فقد حفل كتاب سيبويه – وهو موئل الدراسات النحوية – بأحكام نحوية متعددة، أودعها إمام النحو وحامل لوائه سيبويه – رحمه الله – كتابه الفريد وفق منهج علمي دقيق يلمس منه القارئ عقلًا فذًّا وعبقرية باهرة، فنجد — فيما يتعلّق بأحكام النحو – أحكام الوجوب والجواز والمنع، وأحكام التقويم من جودة واستحسان واستقباح ونجد بين هذه الأحكام وما يتّصل بها أحكامًا أخرى كثيرة؛ ممّا يشهد بأنه نظر في استعمالات اللغة وتراكيبها نظر الحاذق البصير، ومن الأحكام النحوية التي أودعها كتابه حكم (الحسن)؛ إذ يجده القارئ في مواضع كثيرة جدًّا، وهذا الحكم جديرٌ بالتساؤل عن ماهيته وعن طريقة إجرائه على تراكيب اللغة واستعمالاتها؛ ولذا عقدت العزم على دراسته في ضوء نصوص سيبويه نفسه، قارئًا لها ومحلِّلًا وموازنًا بين النصوص ومؤدَّاها أمَلًا في إبراز مفهوم هذا الحكم ومظاهره وبواعثه.

إشكالية البحث:

–عدم وضوح مفهوم الحكم الحسن عند سيبويه ومنهجه في إجراء هذا الحكم؛ إذ لم يَحُدَّ هذا المصطلح، ولم يُبيِّن أسس استعماله له.

أسئلة البحث:

تثير إشكالية البحث عددًا من الأسئلة، لعل أبرزها ما يأتي:

-ما مفهوم الحكم النحوي الحسَن عند سيبويه ؟

-ما مظاهر الحكم النحوي الحسَن عند سيبويه ؟

-ما الأسباب الداعية إلى الحُسْن في نظر سيبويه ؟

-وهل توجب تلك الأسبابُ الحكمَ الحسن أم لا ؟

-ما الأسباب الداعية إلى عدم الحُسْن عند سيبويه ؟

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من تناوله للحكم النحوي الحسن في كتاب سيبويه وإنعام النظر فيه والكشف عن مخبوئه ومراميه، ومحاولة الكشف عن منهج سيبويه في إرساء معالم هذا الحكم على استعمالات اللغة، وحصر الاستعمالات اللغوية التي وصفها بالحسن وقراءتها قراءة ناقدة للكشف عن أسس بناء هذا الحكم وإجرائه، خاصة أنه لم يَحُدَّه أو يوضِّحْه أو يُبيِّن عن منهجه في استعماله، وصولًا إلى إيضاح مفهوم الحكم النحوي الحسن عنده ومظاهره وأسبابه.

أهداف البحث:

-محاولة تعريف الحكم النحوي الحسن عند سيبويه.

-حصر مظاهر الحكم الحسن عنده.

-استنباط أسباب الحُسْن وعدمه في نظر سيبويه.

منهج البحث وإجراءاته:

يقوم البحث على المنهج الوصفي لنصوص سيبويه بعد استقراء جميع المواضع التي حكم فيها على التركيب اللغوي بالحسن في كتابه، وتحليلها، واستنباطِ سبب كل موضع حكَم فيه بالحسن، وجمعِ تلك الأسباب وتقويمها واستنباط أوجهها وعلائقها ببعضها من حيث الشبه أو التناظر أو التماثل وربطُها بما يلائم مفهوم الحكم النحوي الحسن عنده المستنبط من قراءة تلك النصوص وتحليلها أيضًا.

خطة البحث:

يتألف البحث من الآتي:

أ-مقدمة: وتشتمل على إشكالية البحث، وأسئلته،وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، وإجراءاته.

ب-تمهيد:ويتضمَّن عرضًا موجزًا للحسَن والاستحسان في اللغة والاصطلاح.

ج-المبحث الأول: مفهوم الحكم النحوي الحسن عند سيبويه.

د-المبحث الثاني: مظاهر الحكم النحوي الحسن عند سيبويه.

هـ-المبحث الثالث: أسباب حُسْن التركيب اللغوي عند سيبويه.

و-المبحث الرابع: أسباب عدم حُسْن التركيب اللغوي عند سيبويه.

ز-الخاتمة: تتضمّن أبرز نتائج البحث.

ح-قائمة المصادر والمراجع.

حدود البحث:

اتّخذ هذا البحث كتاب سيبويه ميدانًا له، وانحصر على كلَّ ما وصفه سيبويه بلفظ (حسُن) ومشتقاته، واقتصر على ما يتّصل بالنحو؛ لكثرة الأحكام النحوية التي وصفها بالحُسْن؛ ولوجود الإشكال فيها أكثر من غيرها، فلم يُعْنَ بما يتّصل بالحسن من أحكام صرفية أو صوتية.

الدراسات السابقة:

-الأحكام التقويمية في النحو العربي دراسة تحليلية، نزار الحميداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١١م:

عُنيَتْ هذه الدراسة بتناول الأحكام النحوية المقبولة كالواجب والأصل والمختار والفصيح والكثير ونحو ذلك، والأحكام النحوية المردودة كالقبيح والضعيف والقليل والشاذ ونحوها، وتناولت الحكم الحسن ضمن الأحكام النحوية المقبولة عند النحويين بوجه عامّ، فجاء تناول الباحث له مختصرًا جدًّا؛ فقد ذكر تعريفه عند الفقهاء والمحدِّثين وتعريفه عند أحد الدارسين النحويين وأمثلة عليه.

-الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، صباح علاوي السامرائي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان، ط١، ٢٠١١ -٢٠١٢م:

عُنيَتْ هذه الدراسة بتناول الأحكام النوعية والكمية في النحو كالحسن والقبيح والجيد والرديء والقوي والضعيف والمطرد والغالب والكثير والقليل ونحو ذلك؛ ابتداء بما ذكره سيبويه حتى ابن جني، وهذه الدراسة تناولت الأحكام بإجمال؛ فجاء الحديث فيها عن الحكم الحسن مختصرًا جدًّا لا

يتجاوز صفحتين، مشتملًا على تعريفه لغةً بأنه ضدُّ القبح وعلى عددٍ من أمثلته عند النحويين بهذا المعنى؛ فليست هذه الدراسة أو سابقتها مخصصة لهذا الحكم وحده حتى تستفيض فيه.

-معايير القبول والرفض النسبية في كتاب سيبويه، مريم عابد مفلح الهذلي، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى،٢٠١٥م:

عُنيت الباحثة فيه -كما تقول - "بمعرفة مدى استعمال سيبويه للمعايير النسبية المرتبطة بالذوق، وهي الحسن والقبح والخفَّة والثقل والكراهة "[١]، فتناولت الحسنَ ضمن عدد من الأحكام، وأرجعتْها إلى الذوق، ورصدت عددًا من مظاهر استعمال سيبويه لهذه الأحكام؛ ومنها الحكم الحسن، وذكرَتْ أن سيبويه يقصد به المعنى اللغوي له، وهو الجميل، وعرضَتْ مظاهره وأمثلةً له وعددًا من قضاياه، وقد بذلتْ فيه جهدًا جيدًا، وأفدتُ منه، إلا أن بحثي هذا يفترق عن تلك الرسالة بمحاولة تجلية مفهوم هذا الحكم بعد إحصاء المواضع التي وصف فيها سيبويه التركيب بالحسن أو عدمه وقراءتها قراءة دقيقة، واستنباط الأسباب الداعية إليه والأسباب الصارفة عنه.

فدراستي هذه تختلف عن مجموع هذه الدراسات السابقة من حيث استقراؤها لجميع نصوص كتاب سيبويه التي ورد فيها حكْمُه على التركيب اللغوي بالحسن، وتأمُّلها ومحاولة استنباط مراد سيبويه بالحكم الحسَن، ومعرفة الأسباب الداعية إليه والصارفة عنه استنادًا إلى قراءة متأنية لنصوصه وشروحها؛ كي تتّضح معالم هذا الحكم ودواعيه.

---

(١) معايير القبول والرفض النسبية في كتاب سيبويه:٢.

تمهيد: الحسَن والاستحسان في اللغة والاصطلاح:

الحسن لغة:

تذكر معاجم اللغة أن الحُسْن ضدُّ القبح[١]، "وهو يُحْسِنُ الشيءَ أَي يَعْمَله، ويَسْتَحْسِنُ الشيءَ أي: يعُدُّه حسَناً"[٢].

وأورد له الجرجاني تعريفات متعددة؛ فقال " الحسَن: هو كون الشيء ملائمًا للطبع، كالفرح. وكون الشيء صفةَ كمالٍ، كالعلم. وكونُ الشيء متعلَّقَ المدح، كالعبادات.

الحسَن: وهو ما يكون متعلَّق المدح في العاجل والثواب في الآجل.

الحسَن لمعنى في نفسه: عبارة عما اتَّصف بالحسن لمعنى ثبت في ذاته، كالإيمان بالله وصفاته.

الحسن لمعنى في غيره: هو الاتصاف بالحسن لمعنى ثبت في غيره، كالجهاد..."[٣]، وممّا ذكره الكفويُّ في معناه قوله: "إنَّ كلًّا من الحسن والقبح يطلق على معانٍ ثلاثة:

الأول: صفة الكمال وصفة النقص كما يقال: (العلم حسن والجهل قبيح)، والثاني: ملاءمة الغرض ومنافرته، وقد يُعبَّر عنهما بالمصلحة والمفسدة، والثالث: تعلُّق المدح والذم عاجلًا والثواب والعقاب آجلًا "[٤]

---

(١) مجمل اللغة لابن فارس:ح س ن (٢٣٣/١)، مقاييس اللغة لابن فارس: ح س ن (٥٧/٢)المحكم والمحيط الأعظم:ح س ن (١٩٧/٣)، لسان العرب: ح س ن (١١٤/١٣).

(٢) ينظر اللسان: ح س ن (١١٧/١٣).

(٣) التعريفات:٨٧.

(٤) الكليات: ٤٠٢.

وهذه التعريفات مستمدّة من المعنى اللغوي له، وهي مفاهيم عامّة مترتبة عليه، وليست حدودًا للمصطلح، ولم أقف على حدٍّ له لدى النحاة المتقدمين أو المتأخرين، إلا أنه معدودٌ في مراتب الحكم النحوي؛ يقول السيوطي:" الحكم النحوي ينقسم إلى: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء؛ فالواجب: كرفع الفاعل، وتأخره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز، وغير ذلك، والممنوع كأضداد ذلك، والحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض، والقبيح: كرفعه بعد شرط مضارع، وخلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيدًا،والجائز على السواء: كحذف المبتدأ، أو الخبر، أو إثباته حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضى له "[١].

والاستحسان أحد أدلّة النحو الفرعية، وهو "حكْمٌ عُدِل به عن نظائره إلى ما هو أولى به منه "[٢]، ونقل ابن الأنباري عن بعض العلماء أنه" ترك قياس الأصول لدليل "[٣]، وأن منهم من قال "هو تخصيص العلة "[٤] باتّخاذها دليلًا للحكم مع عدم اطّرادها في النظائر، وهو في أصله من أدلة أصول الفقه، وقد عقد له ابن جني – وهو أوَّل من استخدم هذا المصطلح

(١) الاقتراح في أصول النحو: ٣٠-٣١.

(٢) شرح اللمع لابن برهان: ٦/١.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: ١٣٣.

(٤) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: ١٣٣-١٣٤.

في علوم اللغة[1]- بابًا في كتابه الخصائص، وقال عنه:"وجماعُهُ أنَّ علَّته ضعيفة غير مستحكمة إلا أنَّ فيه ضربًا من الاتساع والتصرُّف"[2]، وضَرَبَ له أمثلة كثيرة، ثم عقّب عليها بعدم قياسيّته؛ فقال:" ولا يُقاس هذا ولا ما قبله؛ لأنه لم تستحكم علَّتُه، وإنما خرج تنبيهًا وتصرُّفًا واتِّساعًا"[3].

(١) الاستحسان عند ابن جني: ٣٣٢٧.

(٢) الخصائص: ١/١٣٤.

(٣) السابق: ١/١٤٥.

المبحث الأول: مفهوم الحكم الحسن عند سيبويه:

ينضوي الحكم الحسن عند سيبويه تحت حكم عامّ مهّد به في كتابه، وهو الاستقامة؛ فقد قسَّم الكلام إلى قسمين كبيرين، وهما المستقيم والمحال،وعقد لهما بابًا؛ فقال "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛ فمنه مستقيم حسنٌ، ومُحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو مُحال كذب.

فأمَّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ، وسآتيك غداً، وأمَّا المحال فأن تنقض أوَّل كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدًا، وسآتيك أمسِ، وأمَّا المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر، ونحوه، وأمَّا المستقيم القبيح: فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا، وأما المحال الكذب: فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسٍ"(١).

والمستقيم مصطلحٌ عامٌّ تنضوي تحته الأحكام الواجبة والجائزة، و" الذي استعمله سيبويه في المستقيم، أن يكون مستقيم اللّفظ والإعراب فقط، وعَنَى بالمستقيم اللفظ والإعراب أن يكون جائزًا في كلام العرب؛ دون أن يكون مختارًا"(٢)، وبالنظر إلى أمثلة سيبويه في هذا النص النفيس وتحليلها في ضوء ما أطلق عليها من أحكام يمكننا القول إنَّ:

-المستقيم الحسن: الصحيح تركيبًا ودلالة؛ لسلامة بناء التركيب النحوي وتصوُّر صدقه في الواقع.

---

(١) الكتاب: ١/٢٥-٢٦،

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/١٨٦.

-المستقيم الكذب: الصحيح تركيبًا لا دلالة؛ لسلامة بناء التركيب النحوي وعدم تصوّر صدقه في الواقع.

-المستقيم القبيح: صحيحٌ من حيث الدلالة، ولكنه مختلٌّ من حيث بناء التركيب؛ لوضع اللفظ في غير موضعه الصحيح.

المحال الكذب: غير صحيح من حيث الدلالة؛ لوجود التناقض بين دلالة (سوف) على الاستقبال ودلالة (أمس) على المضي؛ ممّا يتعذّر معها التفاعل في جملة واحدة لإنتاج المعنى الدلالي العام، ووصفُه بالكذب لعدم مطابقته للواقع الخارجي إذ لا يُعقل شرب البحر.

ويتّضح من تمثيل سيبويه بالمثالين الذين ذكرهما للمستقيم الحسن (أتيتُك أمْسِ، وسآتيك غداً) أنهما -كما يقول محمد حماسة - مِن " الذي لم تتصادم فيه قواعد الاختيار في الوظائف النحوية والمفردات بدلالتهما الأوَّليّة "[1]؛ ففي كلا المثالين تحقَّقت شروط الصحة النحوية في بناء الجملة كما تحققت فيه شروط الصحة الدلالية، وأمكن التفاعل بين المعنى النحوي للوحدات التركيبية للجملة والمعنى المعجمي لها لتكوين المعنى الدلالي العام للجملة دون أدنى شائبة من غموضٍ أو تناقض، وبإنعام النظر في تقسيم سيبويه وأمثلته يتبين لنا أن: الحُسْن يرتفع عن التركيب إذا لم تصحّ الدلالة، وأنه لا يتحقق بمفرده دون الاستقامة فإذا وُجد وُجدت الاستقامة، ولا يلزم للاستقامة وجوده؛ وبهذا يمكن القول إنه يلزم لوجود الحُسن أن يكون التركيب

(١) النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ٨٤.

صحيحًا تركيبًا ودلالة، فكل حسنٍ مستقيم، وليس كلُّ مستقيمٍ حسنًا، وقد أشار سيبويه إلى أثر تحقُّق شرط الدلالة في الاستحسان؛ فالتركيب الذي لا يتحقق بتضامّ كلماته معنى دلالي لا يتّصف بالحسن وإن كانت وحداته التركيبية تجري على سنن التركيب المألوف، وممّا ذكره في ذلك قوله في باب البدل:" وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حِمارٍ. فهو على وجهٍ محالٌ، وعلى وجهٍ حَسَنٌ، فأمَّا المُحالُ فأَن تَعني أنَّ الرجلَ حِمارٌ. وأَما الذى يَحسُن فهو أن تقول: مررتُ برجلٍ، ثم تُبْدلَ الحمار مكان الرجل فتقولَ: حِمارٍ، إمَّا أن تكونَ غلِطتَ أو نَسِيتَ فاستَدركتَ، وإمّا أن يبدو لك أَن تُضرِبَ عن مرورك بالرجل وتَجعلَ مكانه مرورَك بالحمار بعد ما كنتَ أردتَ غير ذلك"(١)؛ فهو في هذا النص يكشف عن الاحتمالات التركيبية المقبولة وغير المقبولة على أساسٍ دلالي في التصنيف؛ إذ تمثّلت الدلالة في جعل التركيب اللغوي مقبولًا- مع استحسانه - أو مرفوضًا، وإذا تحقّق شرط الاستقامة الدلالي بقي شرط صحة البناء التركيبي (النحوي) فإن تحقق كان التركيب حسنًا وإلا كان قبيحًا؛ إذ المستقيم القبيح: أنْ تضع اللفظ في غير موضعه كما مرَّ بنا في تقسيم سيبويه في كلامه السالف الذكر.

وقد فسّر ابن مالك الحسن عند سيبويه بأنه المستعمل؛ إذ أورد نصًّا له قائلًا: " قال سيبويه: لا تدن من الأسد يأكلْك، قبيحٌ إن جزمْتَ، وليس وجهَ كلام الناس، لأنك لا تريد أن تجعل تباعُدَه من الأسد سببًا لأكله، فإن

(١) الكتاب: ٤٣٩/١.

رفعت الكلام حسُنَ، وإن أدخلت الفاء فحسنٌ، وذلك قولك: لا تدن من الأسد فيأكلَك..."[١]، وعلّق عليه ابن مالك بقوله: "ومراد سيبويه بقبيح أنه غير مستعمل، وبحسن أنه مستعمل"[٢]، والفرق بين التركيبين يعود إلى عدم تحقُّق شرط صحة الدلالة؛ إذ يُشترط لجزم الجواب صحةُ معنى الجزاء،فإذا صحَّ كان مستعملًا وإلا فلا، وبهذا فسّره ابن مالك تبعًا لما يترتَّب على تحقُّق الشرط الدلالي.

وعرّفه محمود سليمان ياقوت بأنه " الذي تمَّ فيه مراعاة قواعد الجملة العربية من الأصوات والتركيب والدلالة "[٣]، وهو تعريف عامّ يصدق على جميع استعمالات اللغة الصحيحة بما فيها الحسَن وغيره من صُوَر القبول؛ إذ يُراعى فيها على السواء قواعدُ الجملة العربية أصواتًا وتركيبًا ودلالة، ولا يتميّز الحسَنُ منها بهذا التعريف، وذكر الدكتور صباح علاوي أن النحويين يستعملون (الحسَن) ضدَّ القبح[٤]، وترى الدكتورة مريم الهذلي أن سيبويه "يقصد باستعمال الحسَن المعنى اللغويَّ، وهو الجميل، خاصة أنَّ مصطلحاته ليست بعيدة عن دلالاتها اللغوية"[٥]، وسوف يتجلَّى تعريفه عند سيبويه بعد استنباط مظاهره وأسبابه في موضعه من البحث بإذن الله.

---

(١) شرح التسهيل: ٤٣/٤، وينظر نص سيبويه في كتابه:٩٧/٣.

(٢) شرح التسهيل: ٤٣/٤.

(٣) التراكيب غير الصحيحة نحويًّا في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية: ٤١.

(٤) الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي: ٩٢.

(٥) معايير القبول والرفض النسبية في كتاب سيبويه:٦٨.

مرتبة (الحسن) من الكلام:

يُعدُّ حكْمُ (الحسن) من أحكام التقويم النوعيّ التي تندرج ضمن أحكام المقبول[١]، ويمكن تبيُّن مرتبة الحسن من الكلام من النظر في جملة من المعايير التي أشارت إليها نصوص سيبويه في معرض إصداره هذا الحكم، لعل أبرزها ما يأتي:

أ-الحسن يتفاضل حتى بلوغ أصل الكلام ووجهه:

لم تكن الخيارات اللغوية الجائزة في التركيب اللغوي على سواءٍ في الحسن؛ ولذا " يذكر سيبويه الحُسْن في عبارات تدلُّ على أن الحُسن شيءٌ يقبل التفاوت"[٢]، وقد فاضل سيبويه بين التراكيب فحكم على بعضها بأنه حسن، وعلى آخر بأنه أحسن، وجعله أصل الكلام ووجهه، من ذلك حديثه عن حكم المبتدأ والخبر من حيث التعيين؛ يقول:" وأَحسنُه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام "[٣]، فهذه المرتبة من الحسن تبلغ في مدارج الترقي مرتبة أصل الكلام؛ فـ"حدّ الكلام أن تخبر عمّن يعرف بما لا يعرف؛ لأنّ الفائدة هي في أحد الاسمين، والآخر معروف لا فائدة فيه، والذي فيه الفائدة هو الخبر"[٤]، ومن ذلك إثبات نون المثنى في نحو (لا يدين بها لك) دون معاملتها معاملة (لا أبا لك)؛ فقد حكم سيبويه عليه بأنه أحسن وأنه الوجه؛ إذ يقول:" وتقول: لا يَدَينِ بها لك، ولا

---

(١) الأحكام التقويمية في النحو العربي دراسة تحليلة: ٩٦.

(٢) معايير القبول والرفض النسبية في كتاب سيبويه:٦٢.

(٣) الكتاب:٣٢٨/١.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٣٠٣/١.

يدينِ اليوم لك، إثبات النون أحسن، وهو الوجه؛ وذلك أنك إذا قلت: لا يَدَيْ لك ولا أبالك، فالاسمُ بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء؛ نحو لا مِثل زيد؛ فكما قبح أن تقول لا مثل بها زيد فتفصل، قبح أن تقول لا يَدَي بها لك، ولكن تقول: لا يَدَين بها لك، ولا أبَ يوم الجمعة لك، كأنك قلت: لا يدين بها ولا أبَ يوم الجمعة، ثم جعلتَ (لك) خبرًا؛ فرارًا من القبح "[1]، ونحو ذلك من المواضع التي حكم فيها سيبويه على التركيب بأنه "أحسنه ووجهه "[2] وأنه "وجه الكلام وأحسنه "[3]؛ فاستعملهما متعاطفين عطْفَ تفسير، ممّا يدل على أنهما بمعنى واحد، وأنَّ الحُسْن بلغ من الرقيِّ أعلاه؛ إذ كان مرادفًا لوجه الكلام، ولا شيء فوقه.

ب-(الحسن) بمعنى الجميل:

تشير عبارة سيبويه إلى أنه يستعمل الحَسَن بمعنى الجميل[4]؛ فقد قرن بينهما أحيانًا في كلام واحد؛ ممّا يدلُّ على أنهما بمعنى واحد؛ من ذلك قوله:" وإذا ألغيْتَ، فقلت: عبد الله أظنُّ منطلقٌ، فهذا أجملُ من قولك: أظنّه. و(أظنّ) بغير هاءٍ أحسنُ؛ لئلا يلتبس بالاسم؛ وليكون أبْيَنَ في أنه ليس يَعْمَلُ "[5]؛ إذ حكم سيبويه على إلغاء (ظنَّ) عن العمل دون اتصال الضمير بها في هذا التركيب بأنه أجمل، ثمّ علّل لذلك بإعادة هذا الحكم

---

(١) الكتاب: ٢/٢٧٩.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/٥٥.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/٧٠.

(٤) ينظر: معايير القبول والرفض النسبية في كتاب سيبويه: ٦٦.

(٥) الكتاب: ١/١٢٥.

بصيغة (أحسن) بأن لا يلتبس الضمير بعودته على الاسم فيكون الفعل عاملًا فيه، وبأن يكون أبْين بأنه ملغى عن العمل؛ فاستعماله (أحسن) بدلًا من (أجمل) دليلٌ على أنهما بمعنى، ومن ذلك حديثه عن موجب الحسن في تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث عند الفصل بينهما؛ فقد استعملهما مترادفين؛ إذ قال:" وقال بعض العرب: قال فلانة. وكلَّما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضيَ امرأةٌ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل "[١].

ج- الحسن ضدُّ القبيح:

مصطلح القبح عند سيبويه هو " الحكم على الاستعمال اللغوي المخالف لفظًا لما عُرف عن العرب في كلامهم سواءٌ أأثَّر ذلك على المعنى أم لم يُؤثّر"[٢]، وقد جعل سيبويه الحكم الحسن ضدًّا للقبيح[٣]؛ إذ يتضح ذلك في تقويمه لبعض خيارات التراكيب النحوية؛ فعلى سبيل المثال حكَمَ بالقبح على عطف الاسم الظاهر على الضمير المستتر دون إبراز الضمير، وحكَمَ عليه بالحسن عند إبراز الضمير؛ يقول في ذلك:" فإن قلت: رُوَيْدَكم وعبدُ الله، فهو أيضاً رفْعٌ وفيه قُبْحٌ؛ لأنَّك لو قلت: اذهبْ وعبدُ الله كان فيه قُبحٌ، فإذا قلت: اذهبْ أنت وعبدُ الله، حسُنَ "[٤]، وكلا هذين القولين يسير في فلك

(١) الكتاب: ٣٨/٢.

(٢) الاستعمال اللغوي القبيح دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه،:١١٤.

(٣) ينظر: الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي: ٩٢، معايير القبول والرفض النسبية في كتاب سيبويه:٦٣.

(٤) الكتاب: ٢٤٧/١.

الاستقامة الدلالية؛ إذ ليس في الفصل بالضمير أو عدمه أثرٌ في المعنى، فكلا التركيبين يؤدّي المعنى نفسه، ولكنّهما يفترقان من حيث جريُهما على نظام اللغة؛ إذ لا يَسمح نظامها بعدم الفصل، ومن ذلك أيضًا وضع الصفة موضع الاسم عندما لا يتوافر لها في موضعه إمكان حمل المعنى؛ يقول سيبويه في ذلك:" ولو قلت: ائتِني ببارِدٍ كان قبيحًا، ولو قلت: ائتِني بتمْرٍ كان حسنًا، ألا ترى كيف قَبُحَ أن يَضَعَ الصَّفةَ موضعَ الاسم"(١)؛ ولذا عرّف سيبويه المستقيم القبيح بـ"أنْ تضَعَ اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا"(٢)، وأشار إلى أنهم " يحتمِلون قُبحَ الكلام حتَّى يضعوه في غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقْضٌ "(٣)؛ فصحة الدلالة الخالية من النقض موجبةٌ للاستقامة، ووضعُ اللفظ في موضعه مكمِّلٌ لحسنه، ووضعه في غير موضعه – بعد استقامة الدلالة – ينحدر به إلى مستوى القبح؛ فالحسَن والقبيح على طرفي نقيض علوًّا واستفالًا.

ومن الظواهر التي حكم سيبويه على بعض صورها بالحسن وعلى بعض صورها الأخرى بالقبح، نصب الاسم المتقدّم في نحو: زيدًا إذا أتاك فاضرب؛فقد حكم عليه بالحسن لعدم شغل الفعل بضميره، وحكم على رفعه بالقبح؛ يقول سيبويه:"وتقول: زيداً إذا أتاك فاضرب، فإنْ وضعته في موضع: زيدٌ إن يأتِك تضربْ رفعتَ، فارفعْ إذا كانت تضربْ جواباً ليأتك...والنصبُ

(١) الكتاب: ١/٢٧٠.

(٢) الكتاب: ١/٢٦.

(٣) الكتاب: ١/٣١.

في زيد أحسنُ إذا كانت الهاءُ يَضْعُفُ تركُها ويَقبُحُ"[١]؛ ويعني بذلك كما يقول السيرافي:"أنك إذا رفعت زيدًا، ولم يعد إليه من الجملة التي بعده ضمير كان قبيحًا "[٢].

ولعله واضح ممّا سبق أن سيبويه جعل الحسن ضدًّا لما هو قبيح في اللفظ، ولا يعني ذلك أنه لا يجعل الحسن ضدًّا للقبيح معنى؛ فقد حكم بالحسن على بعض صور التركيب اللغوي وبالقبح على بعض صوره الأخرى ومرد ذلك إلى إنشاء المعنى فقط؛ فمن ذلك تفريقه بين (إذا) الشرطية و(إنْ) فلكلٍّ منهما طريقٌ في الاستعمال بحسب المعنى، وقد حكَم سيبويه على استعمال (إذا) بالحسن عندما يقتضيها المعنى، وعلى استعمال (إنْ) بالقبح في ما حقُّه أن يكون بـ(إذا)؛ لأن (إذا) تُستعمل للوقت المعلوم، و(إنْ) مبهمة؛ يقول في ذلك:" ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمرَّ البُسْر، كان حسنًا، ولو قلت: آتيك إن احمرَّ البسر، كان قبيحًا؛ فـ(إنْ) أبداً مبهمة "[٣]؛ فاستعمال (إنْ) ترتّب عليه عدم كفاءة الأداة بالوفاء بالمعنى المراد؛ فهي تدلُّ على الشكِّ أو الاحتمال، واحمرارُ البسر واقعٌ بحسب العُرف؛ وبذا فالتركيب قاصرٌ عن أداء المعنى، بخلاف استعمال (إذا) في هذا الموضع؛ لدلالتها على الثبوت؛ يقول الرّمّاني:" والفرق بين: آتيك إذا احمرَّ البسر وبينه بـ(إنْ) أنه بـ(إذا) موجب، كأنه قيل: آتيك في احمرار البسر، وهو بـ(إنْ)

(١) الكتاب:١/١٣٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١/٤٨٨.

(٣) الكتاب:٣/٦٠.

معلَّق، وليس يحسن التعليق في هذا؛ لأنه وقت كائن لا محالة "[1]، وغير ذلك من المواضع التي حكم سيبويه فيها على التركيب اللغوي بالحسن وعلى صورة أخرى له بالقبح، الدالة على أنهما متضادّان[2].

ولعله يتضح لنا ممّا سبق أن الحسن يدور في مستوى جودة الكلام وقد يبلغ مداها حتى يبلغ وجه الكلام وحدَّه، وقد يبقى في حدِّها الأدنى، ولعل في تنظير سيبويه لبعض التراكيب التي حكم عليها بالحسن بتراكيبَ حكَمَ عليها بالجودة ما يدلُّ على أنهما سيَّان؛ يقول مثلًا:" وقد يَحْسُنُ ويستقيمُ أنْ تقولَ: عبدُ الله فاضربْه، إذا كان مبنيًّا على مبتدأ مُظْهَرٍ أو مُضْمَرٍ. فأمّا فى المظهر فقولُك: هذا زيدٌ فاضربْه، وإنْ شئت لم تُظْهِرْ (هذا)...وممّا يَدُلُّك على حُسنِ الفاء ههنا أنّك لو قلت: هذا زيدٌ فحَسَنٌ جميلٌ،كان كلاماً جيّداً"[3]، وإذا انحدر عن هذا الحد الأدنى منها أخلد إلى مستوى القبح.

وقد استقرّت معالم هذا الحكم – فيما يبدو– لدى النحويين من بعده؛ إذ نجد هذا الحكم يلوح في مقولاتهم[4]، وليس البحث معنيًّا باستقصائه في مؤلفاتهم، وبحسبنا معرفة تداوله في أحكام النحويين، ومن آيات تجليه في أحكام النحويين من بعده، متابعتهم لسيبويه في إطلاق هذا الحكم على

---

(١) شرح الكتاب للرماني: ٩٣٦/١.

(٢) ينظر – مثلًا- الكتاب:١٣٦/١، ٢٤٧، ٣٩٦، ١٠٨/٢، ٣٩٢،٣٠٥،٢٧٩،١١٨، ٧٠/٤٠٣،٣.

(٣) الكتاب: ١٣٨/١-١٣٩.

(٤) يُنظر –مثلًا-: المقتضب: ٦٠/٢، الأصول: ٣٨٤/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٣٤٣/٤، شرح التسهيل: ٢٠٨/٢، شرح الكافية للرضي:٢٩٢/٢، الهمع: ١٣٧/٤.

بعض الظواهر اللغوية وإبانتهم عنها وتقليب النظر فيما يرتقي إلى مستوى الحسن من التراكيب أو ينحدر عنه إلى مرتبة القبح؛ فمن ذلك حديثهم عن حكْم العطف على الضمير المستتر دون توكيده؛ إذ حكموا عليه بالقُبح عند عدم توكيده، وأخرجوه من مستوى القبيح إلى مستوى الحسن عند توكيده أو الفصل بفاصل(١)؛ يقول المبرد:" تقول: رويدك أنت وعبد الله زيدًا، وعليك أنت وعبد الله أخاك فإنْ حذفتَ التوكيد قبُح، وإعرابُه الرفع على كلِّ حال؛ ألا ترى أنك لو قلت: قم وعبد الله كان جائزًا على قُبْح حتى تقول: قم أنت وعبد الله، ﴿ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾ [سورة المائدة:٢٤]، ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [سورة البقرة:٣٥] فإن طال الكلام حسن حذف التوكيد؛ كما قال الله عز وجل: ﴿ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾"(٢)،وهنا يجدر القول إنّ " النحويين كانوا مدركين تمامًا ما يعنيه وصف الظاهرة بالحسن؛ فحين يريدون تحديد مدى الصحة فإنهم يؤكدون على أمثال هذه الصيغ، وإلا فإنهم يكتفون بمصطلح الجواز الذي يشمل كل المستويات"(٣).

(١) ينظر: المقتضب:٣/٢١٠، اللمع: ٩٦.

(٢) المقتضب:٣/٢١٠.

(٣) الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي: ٩٣.

المبحث الثاني: مظاهر الحكم الحسن عند سيبويه:

لمواضع الحكم النحوي الحسن في كتاب سيبويه ثلاثة مظاهر، وهي:

أ- الحكم بالحُسْن على الاستعمال اللغوي.

ب-الحكم بالحُسْن على التوجيه النحوي للتركيب.

ج-استعماله للحكم الحسَن في التنظير بمعنى مطلق الجواز.

وقد عبّر سيبويه عن تلك المظاهر الثلاثة بوصفه للتركيب بأنه" حسَنٌ "(١) أو " أحسن "(٢) أو باستعمال الفعل " حسُن "(٣) أو " يحسُن "(٤) أو "استحسِنْ "(٥) أو المصدر "حُسْن "(٦)، ونحو ذلك من اشتقاقات الفعل (حسُن)(٧)، ويقرن - أحيانًا - هذا الحكم بأحكام كميَّة أو نوعيَّة أخرى؛ فيصِفُ التركيب بأنه عربيٌّ حسن(٨)، أو أحسن وأكثر(٩) أو أقوى

(١) ينظر – مثلًا -: الكتاب: ٢٥/١، ٥٣، ٨١/٢، ١٢٥، ٢٥/٣، ٤٦.

(٢) ينظر – مثلًا –الكتاب:٥٦/١، ٨٠، ٢٣/٢، ٢٩، ١٦٩/٣،٩١.

(٣) ينظر – مثلًا –الكتاب:٧١/١، ٨١، ١٠٧، ٨٨/٢.

(٤) ينظر – مثلًا –الكتاب:٩٧/١، ١٣٨، ١٨/٢، ٣٧٧، ٢٢/٣.

(٥) ينظر – مثلًا –الكتاب:٦٩/٢.

(٦) ينظر – مثلًا –الكتاب:٨٧/١، ٤٠٩.

(٧) ينظر:الأحكام التقويمية في النحو العربي دراسة تحليلية: ٩٦، معايير القبول والرفض النسبية في كتاب سيبويه:٥٦.

(٨) ينظر – مثلًا –الكتاب: ١٥٦/١، ٢٥٩، ١٨٣/٣.

(٩) ينظر – مثلًا – الكتاب: ١٩٤/١، ١٩٦.

وأحسن[١]، أو عربيٌّ جيّد حسن[٢]، أو أحسنُه ووجهُه[٣] ونحو ذلك[٤]، **وأتناول فيما يأتي تلك المظاهر للحسن في نظر سيبويه:**

أ-الحكم بالحُسْن على الاستعمال اللغوي:

وهذا هو الغالب عند سيبويه، والظواهر اللغوية التي حكم عليها بالحسن كثيرة ومتفرقة في أبواب النحو ومباحثه، منها حكمُه على عدم حذف الموصوف بالحُسن؛ يقول في ذلك:" لو قلت: أتأتني اليوم قويٌّ، وألا باردًا ومررت بجميل، كان ضعيفًا، ولم يكن في حُسْن أتاني رجلٌ قويٌّ وألا ماءَ باردًا، ومررتُ برجلٍ جميلٍ"[٥]، ومن الاستعمالات اللغوية التي حكم فيها سيبويه بالحسن،الابتداء بالنكرة بمسوّغ[٦]، وتقديم الظرف المستقر وتأخير الملغى[٧]، وإضمار الفاعل للفعل الأول عند التنازع في العمل، نحو: ضربوني وضربتُ قومَك[٨]، ورفع الاسم المتقدِّم لشغل الفعل بضميره[١] نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [سورة فصلت:١٧]. وغيرها[٢].

---

(١) ينظر – مثلًا – الكتاب: ١/١٧٠.

(٢) ينظر – مثلًا – الكتاب: ١/٢٣١.

(٣) ينظر – مثلًا –الكتاب: ٣/٥٥.

(٤) ينظر:الأحكام التقويمية في النحو العربي دراسة تحليلية: ٩٦، معايير القبول والرفض النسبية في كتاب سيبويه:٦١.

(٥) ينظر: الكتاب: ١/٢١.

(٦) ينظر: الكتاب: ١/٥٤، ٥٥.

(٧) ينظر: الكتاب: ١/٥٦.

(٨) ينظر: الكتاب: ١/٨٠.

ب-الحكم بالحُسْن على التوجيه النحوي:

عُني سيبويه بتقويم التوجيه النحوي للتركيب، فحكَم عليه بالحُسْن أو بالبعد ونحو ذلك، وقد حكَم بالحُسْن على التوجيه النحوي للتركيب في عددٍ من المواضع[٣]، ويندرج تحته الحكْمُ على التأويل النحوي للتركيب[٤]؛ فهو من

---

(١) ينظر: الكتاب:١/٨١.

(٢) مواضع الظواهر اللغوية التي حكم سيبويه عليها بالحسن في كتابه هي: ١/٢١، ٥٤، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٩٧، ٩٩، ١٠٧، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٥٦، ١٧٠، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٩٢،، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٣٩،٣٦٠، ٣٦٥،٣٧٠، ٣٧٩، ٣٨٤، ٣٨٦،٣٨٧،٣٩٩، ٤٠٩، ٤١٠، ٤٣٩، ٢/١٢، ١٤، ١٨،٢٣، ٢٥، ٣٨، ٤١، ٤٢،٤٩، ٥١، ٦٩، ٨١، ٨٨، ١٠٦، ١٠٨، ١١٦، ١١٨، ١٢١، ١٢٥، ١٢٧،١٣٥، ١٣٧، ١٤١، ١٤٣، ١٤٩،١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ٢٥١، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٦، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١٧، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٩٢، ٣٩٥، ٣٩٨، ٤٠١،٤٠٣،٤٠٤، ٤٠٧، ٤١٢،٤١٤، ٣/٦، ١٥، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٦٠، ٦٦، ٧٠، ٧٧، ٧٩، ٨٢،٨٤، ٨٥، ٩١، ٩٧، ١٠٢، ١١٠، ١١٤، ١٢٤، ١٣١، ١٥١، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠،١٧١، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٨، ٥٦٦، ٤/ ٢٢٥، وبعض هذه المواضع تخص ظاهرة نحوية واحدة؛ فُعنيت بذكر مواضعها ولو تكرَّرت؛ استقصاءً للمواضع.

(٣) المواضع التي حكم فيها سيبويه بالحسن على التوجيه النحوي، هي: الكتاب: ١/٧١، ١٣٨، ٢٢٠، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٩،٣٠٢،٣٠٩،٣٤٥،٣٦٣، ٢،٤٣٣،٤١٧،٣٦٦/٢٩، ٦٢، ٧٦، ١٤٤، ١٤٦، ٢٩٧، ٣١٢،٣١٣، ٣٣٦، ٣/٧، ٤٦، ٥٥، ٧٦، ٨٣، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٩، ١٤٩.

(٤) مثل تأويل تنكير اسم (لا) النافية للجنس في قولهم: قضية ولا أبا حسن لها؛ ينظر: الكتاب: ٢/٢٩٧.

مظاهر التوجيه؛ ومن التوجيهات النحوية التي حكم عليها سيبويه بالحسن رفعُ الخبر بعد (ما) النافية عند تقديم معموله عليه بحمل رفع الخبر على اللغة التميمية في استعمال (ما) النافية؛ يقول في ذلك:" ولا يجوز أن تقول: ما زيداً عبدُ الله إضماراً، وما زيداً أنا قاتلاً؛ لأنَّه لا يَستقيم كما لم يَستقِم في (كان) و(ليس) أن تقدَّم ما يَعْمَلُ فيه الآخِرُ، فإن رفعتَ الخبرَ حَسُنَ حملُه على اللغة التَّميمية، كما قلت: أمّا زيداً فأنا ضاربٌ،كأنّك لم تذكر (أمّا) وكأنّك لم تذكر (ما)، وكأنّك قلت: زيداً أنا ضاربٌ."[1]، وهذا الحكم يستند إلى رؤية علمية في التحليل وليس مجرّد توجيه للظاهرة؛ فهو يؤسِّس لمنهجٍ في النظر النحوي في استعمالات لغات القبائل والتعامل معها؛فجعل الحمل على لغات القبائل مُحسِّنًا للتوجيه النحوي، ولم تكن اللغات العالية أو الاستعمالات الشائعة مانعةً له من التماس وجه الحسن لتوجيه التركيب في غيرها؛ ولذا استقر في الفكر النحوي أنه " ليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من رسيلتها؛ لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أنَّ أقوى القياسين أقبلُ لها وأشدُّ أُنسًا بها، فأمَّا ردُّ إحداهما بالأخرى فلا."[2].

ج-استعماله (الحسن) في التنظير بمعنى مطلق الجواز:

لم يقتصر سيبويه على إطلاق الحكم الحسن على الاستعمال اللغوي أو التوجيه النحوي له فحسب، بل وظّفه في التعليل لجواز بعض التراكيب

(١) الكتاب: ١/٧١-٧٢.

(٢) الخصائص: ٢/١٠.

اللغوية؛ بأن يصف نظيره بالحسن، وهو يعني مطلق الجواز؛ من ذلك[1]- مثلًا - أنه أشار إلى وجه امتناع الإبدال في الاستثناء التامِّ الموجب في نحو: أتاني القومُ إلا أباك بعدم إمكان تفريغه، وعلَّل لجواز الإبدال في المنفي باستحسان تفريغه لأدائه المعنى، وهو يقصد مطلق الجواز في استعمال الاستثناء المفرَّغ؛ إذ قال:" وإنما منع الأبَ أن يكون بدلًا من القوم أنك لو قلت أتاني إلا أبوك كان مُحالاً، وإنما جاز ما أتاني القومُ إلا أبوك؛ لأنه يحسُن لك أن تقول: ما أتاني إلا أبوك؛ فالمبدَل إنما يجيء أبداً كأنه لم يُذكَر قبله شيء؛ لأنك تُخلي له الفعل وتجعله مكان الأول، فإذا قلت: ما أتاني القومُ إلا أبوك، فكأنك قلت: ما أتاني إلا أبوك"[2]، ومن ذلك - أيضًا - إعراب (أيّ) في بعض صور تركيبها؛ لحُسن مجيء (الذي) في موضعها؛ يقول سيبويه في ذلك:" وذلك قولك: اضربْ أيَّهم هو أفضلُ، واضرب أيَّهم كان أفضلَ، واضرب أيَّهم أبوه زيدٌ؛ جرى ذا على القياس؛ لأنَّ (الذي) يحسن ها هنا"[3].

(١) ينظر: الكتاب:١/٢، ١٣٩/٣، ٣٣١/٤٩، ٨٤، ١١٤.

(٢) الكتاب:٣٣١/٢.

(٣) الكتاب:٤٠٣/٢.

المبحث الثالث: أسباب حُسن التركيب اللغوي عند سيبويه:

بعد استقراء المواضع التي حكم فيها سيبويه بالحسن على التركيب اللغوي وتأمُّلها تبيّن لي أن ثمّةَ أسبابًا لاستحسان سيبويه، وأسبابًا أخرى لعدم استحسانه، والغالب على الأسباب المؤدِّية إلى الاستحسان أو عدمه أنها مستمدّة من تحقُّق الشرط الدلالي أو عدمه، ويمكن تقسيم أسباب الحسن إلى أسباب معنوية وأسباب لفظية على النحو الآتي:

أولًا: الأسباب المعنوية للحكم الحسن:

يمكن إجمال الأسباب المعنوية الداعية للحُسن عند سيبويه في سببين اثنين،وهما:

أ-تحقيق مقصد إفادة المخاطَب والعناية بالمعنى.

ب-تحقيق قصد المتكلِّم في بناء التركيب.

وفيما يأتي بيانٌ لهما:

أ-تحقيق مقصد إفادة المخاطَب والعناية بالمعنى:

معلومٌ أن الإفادة هي الغاية من الوسيلة اللغوية، والمعنى هو الأساس للفهم والإفهام، والعرب تحتفي بما يصون المعنى من شائبة الغموض أو اللبس؛ ولذا قد يُستحسن ما يخالف القياس رعايةً للمعنى وتحقيقًا لمقصد إفادته دون لبس، وقد صدّر ابن جني حديثه عن الاستحسان بالتمثيل عليه بقلب الياء واوًا في نحو (الفتوى) فرقًا بين الاسم والصفة – دون موجب علَّة صرفية للقلب –؛ رعايةً لمقصد الإفادة والعناية بالمعنى وأمن اللبس؛ يقول: "من ذلك تركك الأخفَّ إلى الأثقل من غير ضرورة نحو قولهم: الفتوى والبقوى والتقوى

والشروى ونحو ذلك؛ ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واوًا من غير استحكام علَّة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة، وهذه ليست علّةً معتدَّةً؛ ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها؛ من ذلك قولهم في تكسير حسن: حِسان فهذا كجبل وجبال... ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسانٌ لا عن ضرورةِ علَّة"(١)، وقد راعى سيبويه وهو يرسم ملامح النظرية النحوية ووضع قواعدها حال المخاطب وتمثّل مبدأ الفهم والإفهام ومراعاة مقتضى الحال وعدم الإلباس(٢)، وتدلُّ نصوص كثيرة لسيبويه على أنه يُرجع استحسانه للتركيب إلى مقدرته على إصابة المعنى المراد وإفادة المخاطب(٣)؛ وقد أشار إلى تباين صور التركيب اللغوي أو تفاضلها من حيث وفاؤها بالمعنى المراد واستحقاق ما يفضل منها للحسن؛ يقول في معرض حديثه عن مستوى الحسن في إضمار الفاعل للفعل الأول عند التنازع في العمل:" ومثلُ ذلك في الجوازِ: ضربَني وضربتُ قومُك، والوجهُ أن تقولَ: ضربوني وضربتُ قومَك، فتحملَه على الآخِر، فإن قلت: ضربَني وضربتُ قومَك فجائز، وهو قبيح أَنْ تَجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أَحسنُ

(١) الخصائص: ١/١٣٤-١٣٥.

(٢) ينظر:المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه:١٨، الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث الدلالي:٦١.

(٣) ينظر – مثلًا – الكتاب: ٩٧/١، ٦٠/٣، معايير القبول والرفض النسبية في كتاب سيبويه:٧١وما بعدها، ٨٠ وما بعدها.

الفِتيانِ وأجملُه وأَكرمُ بَنِيه وأَنبَلُه. ولا بد من هذا، لأنّه لا يَخلو الفعلُ من مضمَرٍ أو مظهَرٍ مرفوعٍ من الأسماء، كأنّك قلت إذا مثّلتَه: ضربَني مَن ثَمَّ وضربتُ قومَك؛ وتركُ ذلك أجود وأحسن؛ للتبيان الذي يجيء بعده، فأُضمر مَنْ لذلك "[1]؛ فاستعمال ضمير الجماعة للفعل الأول –كما يرى سيبويه – أحسن؛ لأنّه مبيّنٌ بالاسم الذي بعده، ممّا يزيد المعنى وضوحًا، ومن مظاهر تحقيق مقصد إفادة المخاطب والعناية بالمعنى والاعتداد به في الحكم على التركيب اللغوي بالحسن ما ذكره سيبويه في الإخبار عن النكرة إذا خُصِّصت بما يفيد المخاطب؛ إذ يقول:" وإذا قلت كان رجلٌ ذاهِباً فليس في هذا شيءٌ تُعلِمهُ كان جَهِلَه، ولو قلت كان رجلٌ من آل فلانٍ فارساً حسن؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تُعلِمَه أنَّ ذاك في آل فلانٍ وقد يَجْهلُه، ولو قلتَ كان رجلٌ في قومٍ عاقلًا لم يَحسنْ؛ لأنه لا يُستنكَر أن يكون في الدنيا عاقلٌ وأن يكونَ من قومٍ؛ فعلى هذا النحوِ يَحْسُنُ ويَقْبُح "[2].

وفي إطار اعتناء سيبويه بهذا المقصد والاعتداد به سبيلًا للحسن، أبدى عنايته بما يحقِّقه من ملابسات الكلام اللفظية والمعنوية، كسياق الموقف وسياق النص؛ باعتبار ملابسات الكلام وسائل كاشفةً للمعنى وآخذةً بالتركيب نحو مستوى الحسن.

---

(١) الكتاب ١/٧٩-٨٠.

(٢) الكتاب: ١/٥٤.

١-سياق الموقف:

اعتدّ سيبويه بأثر سياق الموقف في إخراج التركيب اللغوي من حيّز الإحالة إلى مستوى القبول، كما اعتدّ به في ترقِّيه إلى مستوى الحسن؛ لكون السياق ذا أثرٍ في الإبانة عن المعنى، وهو ما يجعله محقِّقًا للشرط الدلالي للحُسن؛ يقول سيبويه مشيرًا إلى سياق الموقف وأثره في تسويغ قبول التركيب دلاليًّا:" فأمَّا المبنيُّ على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبدُ الله منطلقًا... فهذا اسمٌ مبتدأ يُبنى عليه ما بعده، وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله... والمعنى أنك تريد أن تنبّهه له منطلقًا، لا تريد أن تعرِّفه عبدَ الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقًا. "(١).

إذ يوضّح سيبويه في هذا النص أنه لا يجوز أن تقول: هذا عبدالله منطلقًا، وأنت تريد أن تعرِّف المخاطب بعبدالله، وأنه يجوز إن عنيت به الإخبارَ عن حال انطلاقه، ويذكر سيبويه عددًا من مظاهر سياق الموقف التي تخرج التركيب اللغوي من الإحالة إلى القبول، مثل الفخر أو التحقير؛ فيقول:" وإذا ذكرْتَ شيئًا من هذه الأسماء التي هي علامةٌ للمضمَر فإنه مُحال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تُخبر عن عملٍ، أو صفةٍ غيرِ عمل، ولا تريد أن تعرِّفه بأنه زيدٌ أو عمرو. وكذلك إذا لم توعد ولم تفخر أو تصغِّر نفسك؛ لأنك في هذه الأحوال تُعرِّف ما تُرى أنه قد جُهل، أو تُنزِل المخاطَب منزلةَ مَن يجهل

(١) الكتاب: ٢/٧٨.

فخرًا أو تهدُّداً أو وعيدًا، فصار هذا كتعريفك إيّاه باسمه"[١]، ويضيف مبرزًا أثر سياق الموقف في استحسان التركيب:" إلا أنَّ رجلًا لو كان خلفَ حائط، أو في موضعٍ تجهله فيه فقلت مَن أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقًا في حاجتك، كان حسنًا"[٢]، ونحو ذلك من المواضع التي أبرز فيها سيبويه أثر سياق الموقف في استحسان التركيب[٣].

٢-سياق النص:

ويبرز سيبويه أثر سياق النص أيضًا في استحسان التركيب اللغوي الذي يطرأ عليه حذف، مع أن الحذف مظنّة للتأثير في تحقق الشرط الدلالي لحُسْن التركيب؛ فيقول " هذا باب ما يَحسن عليه السكوتُ في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستقَرًّا لها وموضعًا لو أظهرتَه، وليس هذا المضمَر بنفس المظهر؛ وذلك: إنَّ مالًا وإنَّ ولدًا وإنَّ عددًا، أي إنَّ لهم مالًا؛ فالذي أضمرت لَهُمْ. ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ إنَّ الناس ألْبٌ عليكم، فيقول: إنَّ زيدًا، وإنَّ عمرًا، أي إنَّ لنا، وقال الأعشى:

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرتحَلاً وإنَّ في السَّفْرِ ما مَضَى مَهَلَا[٤]

وتقول: إنَّ غيرَها إبلًا وشاءً؛كأنه قال: إنَّ لنا غيرَها إبلًا وشاءً، أو عندنا غيرَها إبلًا وشاءً. فالذي تضمِر هذا النحو وما أشبهه، وانتصب الإبلُ والشاء

(١) الكتاب: ٢/٨٠.

(٢) الكتاب: ٢/٨١.

(٣) ينظر – مثلًا- الكتاب: ١/٣٣٩.

(٤) ديوان الأعشى:٢٣٣.

كانتصاب فارسٍ إذا قلت: ما في الناس مثلُه فارسًا"[1]؛ إذ يتّضح من كلام سيبويه هذا أنه يعوّل على سياق النص؛ فهو مبنيٌّ على تكرار المخالف الذي يدلُّ على المحذوف؛ يقول السيرافي:" وقال الفرَّاء: إنما تحذف مثل هذا إذا كرَّرت (إنَّ) لتعرف أنَّ أحدهما مخالفٌ للآخر عند مّن يظنُّه غير مخالف. ويحكى أنّ أعرابيًّا قيل له الذبابة الفارة، فقال: إنَّ الذبابة وإنّ الفارة؛ قال: وتقديره: إنَّ الذبابة ذبابة وإنَّ الفارة فارة، ومعناها إنّ هذه مخالفة لهذه. والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر؛ قال: والفائدة أن المحلَّ خلاف المرتحل "[2] أو "كأنَّ ذلك وقع في جواب: هل لهم مال؟ وهل ولد؟ وهل عدد؟ فقيل في جوابه:إنَّ مالًا، وإنَّ ولدًا وإنَّ عددًا، أي: إنَّ لهم مالًا، وإنَّ لهم ولدًا، وإنَّ لهم عددًا، ولم يحتج إلى إظهارِه لتقدُّم السؤال عنه"[3]، فسياق النص – أيًّا كان تأويل الحدث – سوَّغ حُسْن الحذف في التركيب؛ إذ كان السياق عاملًا مهمًّا في تحقُّق الشرط الدلالي لاستحسان التركيب.

ويقرر سيبويه بعد هذه الأمثلة أن العناية بالمعنى الذي كشف عنه السياق – سواء كان سياقَ نصٍّ أو حالٍ – هي أساس استحسان التركيب والرقيِّ به عن مستوى الإحالة، منبّهًا إلى أن النحويين ربما تهاونوا به؛ يقول:" وإنما ذكر

(١) الكتاب: ٢/٨٠.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٢/٤٧٠، ولم أقف على هذا النص في كتاب الفراء معاني القرآن.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ١/٢٥٩.

الخليل –رحمه الله– هذا لنعرف ما يُحال منه وما يَحسن، فإنَّ النحويين ممَّا يتهاونون بالخلفْ إذا عرفوا الإعراب"[١].

ب–تحقيق قصد المتكلِّم في بناء التركيب:

لقصد المتكلم أثرٌ مهمٌّ في تحديد وجهة الكلام؛ فهو " من أهمِّ عوامل إنتاج النصِّ وتلقِّيه، وتتوقّف على قصده عمليةُ الاتصال اللغوي "[٢]، وقد أشار سيبويه في غير ما موضعٍ إلى أثر تحقيق قصد المتكلم في استحسان التركيب[٣]؛ ففي بناء جملة الاستفهام بـ(أم) المعادلة – مثلًا – يحدّد قصد المتكلم طريقة بناء الجملة، ويتشكَّل المعنى لدى المخاطب بأثرٍ من طريقة بنائها؛ يقول سيبويه:" هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة أيُّهما وأيُّهم، وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمرٌو، وأزيداً لقيت أم بشراً؟ فأنت الآن مدَّعٍ أنَّ عنده أحدَهم؛ لأنَّك إذا قلت: أيُّهما عندك، وأيَّهما لقيتَ، فأنت مدّعٍ أن المسؤول قد لقِي أحدَهما، أو أنَّ عنده أحدَهما، إلا أنَّ علمك قد استوى فيهما لا تدري أيُّهما هو"[٤]، ويضيف سيبويه مبرزًا دور المتكلم في اختيار طريقة بناء الجملة وفق قصدِه، واصفًا مراتب الخيارات التركيبية الجائزة من حيث درجة الحسن؛إذ يقول:" واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديمُ الاسم

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٢/٤٧٠.

(٢) مراعاة قصد المتكلم في التوجيه النحوي: ١٢٢.

(٣) ينظر– مثلًا–: الكتاب:١/١٣٨، ٣٠٢، ٣،٤٣٩/١٧٠،١٦٦، ١٧١، ١٧٩، ٤،١٨٣/٢٢٥.

(٤) الكتاب: ٣/١٦٩.

أحسن؛ لأنك لا تسأله عن اللُّقى، وإنَّما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيُّهما هو، فبدأْتَ بالاسم؛ لأنَّك تقصدُ قصْدَ أنْ يبيّن لك أيُّ الاسمين في هذا الحال، وجعلْتَ الاسم الآخر عديلاً للأوَّل، فصار الذي لا تَسأل عنه بينهما، ولو قلت: ألقيت زيدًا أم عمرًا كان جائزًا حسنًا، أو قلت: أعندك زيدٌ أم عمرٌو كان كذلك، وإنما كان تقديمُ الاسم ههنا أحسنَ ولم يجز للآخر إلاَّ أن يكون مؤخراً، لأنه قصَدَ قصْدَ أحدِ الاسمين، فبدأ بأحدهما؛ لأن حاجته أحدهما، فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها؛ لأنه إنما يسأل عن أحدهما من أجلها، فإنما يفرغ مما يقصد قصده بقصته ثم يعدله بالثاني "[1]، ومن أثر تحقيق قصد المتكلِّم في استحسان التركيب أيضًا ما ذكره سيبويه في معرض تحليله لنحو: هذا عبدالله منطلقًا؛ إذ قال:" وتقول: إنَّ الذي في الدار أخوك قائمًا، كأنه قال: مَن الذي في الدار؟ فقال: إنَّ الذي في الدار أخوك قائمًا، فهو يجرى في (أنَّ) و(لكن) في الحُسن والقُبح مجراه في الابتداء؛ إنْ قبُح في الابتداء أن تذكر المنطلق قبُح ههنا، وإن حسُن أن تذكر المنطلق حسُن ههنا، وإن قبُح أن تذكر الأخ في الابتداء قبُح ههنا؛ لأن المعنى واحد، وهو من كلامٍ واجب "[2]، ومدار الحسن والقبح هنا على معنى الأخوة بحسب قصد المتكلم؛ يقول السيرافي موضِّحًا ذلك:" فعلى هذا الظاهر لا يجوز إذا أردتَ به أخوَّة النسب؛ لأنك إذا نصبتَ قائمًا بـ (أخوك) لم يجز كما لا يجوز زيد أخوك قائمًا في النسب... وإن جعلت (أخوك) في معنى

(١) الكتاب: ٣/١٦٩-١٧٠.

(٢) الكتاب: ٢/١٤٨-١٤٩.

المؤاخاة والمصادقة وجعلته هو العامل في قائمًا جاز..."[1]، فقصدُ المتكلم له أثر مهمٌّ في جواز التركيب واستحسانه أو عدم جوازه، وقد أكّد عددٌ من النحويين بعد سيبويه على هذا الأثر[2].

ثانيًا: الأسباب اللفظية للحكم الحسن:

يمكن إجمال الأسباب اللفظية الداعية للحُسن عند سيبويه في الآتي:

أ-تحقيق التركيب اللغوي لمقصد الإيجاز.

ب- تحقيق التناسب.

ج- طلب الخفة.

د- وجود النظير الحسن.

هـ- مراعاة الأصل.

و- طول الكلام.

ز- مراعاة نظرية العامل.

وفيما يأتي بيان هذه الأسباب:

أ- تحقيق التركيب اللغوي لمقصد الإيجاز:

بُنيت هذه اللغة على الوجازة، وهي مطلبٌ للمتكلم حين لا يحتاج إلى كثرة اللفظ، والبلاغة الإيجاز -كما هو مشتهر-، وقد أظهرتْ عبارة سيبويه وهو يحكُم على بعض التراكيب بالحسن اعتمادَه على وجازة التركيب؛ ومن ذلك:

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٢/٤٧٦-٤٧٧.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣/٢٧٤، ٤/١٦٨، الأصول:١/٢١٨، التعليقة:١/٢٩٥.

-إشارته إلى ضعف حذف الضمير العائد على اسم متقدِّم مرفوع نحو: زيدٌ ضربتُ، وأوضح أنهم شبَّهوه بحذف عائد الصلة المنصوب؛ إذ قال:" وإنَّما شبّهوه بقولهم: الذى رأيتُ فلانٌ، حيث لم يَذكروا الهاء، وهو في هذا أحسن؛ لأنَّ (رأيتُ) تمامُ الاسم به يتمُّ، وليس بخبرٍ ولا صفةٍ، فكَرهوا طولَه حيث كان بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كما كرِهوا طولَ اشْهِيبابٍ؛ فقالوا: اشْهِباب "[1]؛ فحكم على حذف عائد الصلة المنصوب بأنه أحسن؛ لأنه الفعل (رأيت) دون ذكر الضمير كافٍ لتعريف الصلة وتمام معنى الموصول، وبذلك يتحقق الشرط الدلالي للحُسن، وفوق ذلك أدّى التركيب الموجز دلالة الصلة، وذكر ضمير الصلة يترتّب عليه زيادة في اللفظ؛ "لأنَّ (الذي) والفعل والفاعل والمفعول جميعًا كاسم واحد، وكذا كلُّ موصول يكون هو والصلة كالشيء الواحد، فاستطالوا أن يكون أربعة أشياء كشيء واحد؛ فحذفوا منها للتخفيف واحدًا، فلم يكن سبيلٌ إلى حذف الموصول؛ لأنه هو الاسم، ولا إلى حذف الفعل؛ لأنه الصلة، ولا إلى حذف الفاعل؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل، فحذفوا المفعول؛ لأنه كالفضلة في الكلام "[2]، وقد تمّ المعنى دون ذكرِه، فكان في ذكرِه زيادة في بناء التركيب عن الحاجة.

-ومن ذلك أيضًا رفع الاسم عند شغل الفعل بإيصاله إلى ضميره؛ فقد حكم سيبويه عليه بأنه أحسن؛ إذ قال:" وإن شئت قلتَ: زيداً مررتُ به تريد أن تُفَسَّرَ به مضمَرًا... والرفع في هذا أحسنُ وأجود؛ لأنّ أقربَ إلى

(١) الكتاب: ١/٨٦-٨٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٣٨٢.

ذلك أنْ تقول: مررتُ بزيدٍ ولقيتُ أخَا عمرٍو"[١]؛ إذ يبيّن في هذا النص أن تقدير النصب يستدعي كثرةً في تصوّر بناء الجملة، مع إمكان طريقةٍ أخرى للبناء تحفظ قيمة الوجازة للتركيب، وهي البدء بالفعل مباشرة وإيصاله إلى مفعوله دون الحاجة إلى تقدير عامل محذوفٍ للنصب وإيصال الفعل المفسِّر له إلى ضمير الاسم، بأن تقول: مررت بزيدٍ، بدلًا من: زيدًا مررتُ به.

-ومن ذلك نصب المصدر (تبًّا) مع عدم ذكر الجار والمجرور بعده اكتفاءً بذكْره قبله في نحو: ويحٌ له وتبًّا؛ فقد حكم سيبويه عليه بأنه أحسن من رفعه؛ إذ يقتضي الرفع أن يكون مبتدأً والجار والمجرور بعده خبره؛ فيجوز ذكرُه، ويترتّب على ذلك عدم الاقتصاد في اللفظ مع إمكان العدول بالتركيب إلى النصب وتحقيق قيمة الوجازة، يقول في ذلك:" فإذا قلتَ: وَيحٌ له ثمَّ ألحقتَها التبَّ؛ فإنّ النصبَ فيه أحسنُ؛ لأنَّ (تبًّا) إذا نصبتَها فهي مستَغنيةٌ عن (لَك)، فإنمَّا قَطعتَها من أوّلِ الكلام كأَنك قلتَ: وتبًّا لك، فأجريتَها على ما أجرتْها العربُ"[٢].

ب-تحقيق التناسب:

عُني سيبويه وهو يحلِّلُ تراكيب اللغة بإعلاء جمالياتها والاعتداد بها عند التحليل؛ فحكَم على بعض صور الجواز النحوي بأنها أحسن مِن غيرها عندما يتحقَّق بموجبها تناسبٌ لفظيٌّ أو مشاكلةٌ بين أجزاء الجملة[٣]، وهو

(١) الكتاب: ١/٨٣-٨٤.

(٢) الكتاب: ١/٣٣٤.

(٣) ينظر - مثلًا -: الكتاب: ٢/٤١٤، ٣/٩١، ٩٢.

بابٌ واسع؛ فـ"جمهور حالات الترخُّص في الاستعمال على ألسنة الفصحاء يُمكن عند المحاجَّة أن يرتدَّ إلى استحسان المشاكلة أو المناسبة اللفظية أو الجوار أو نحو ذلك..."[1]،ومِن أبرز مظاهر أثر تحقيق التناسب في **استحسان الحكم عند سيبويه ما يأتي** :

-اختيار النصب في أسلوب الاشتغال حين يقع الاسم بعد حرف عطف غير مفصول بـ(إمّا)، وجملة المعطوف عليه مبدوءة بفعل؛ يقول سيبويه:" باب ما يُختار فيه إعمالُ الفعل ممَّا يكون في المبتدأ مبنيًّا عليه الفعلُ، وذلك قولك: رأيتُ زيدًا وعمرًا كلَّمتهُ، ورأيتُ عبد الله وزيداً مررتُ به...؛ وإنَّما اختيرَ النصبُ ههنا؛ لأنّ الاسم الأوّلَ مبنيٌّ على الفعل، فكان بناءُ الآخِرِ على الفعل أحسنَ عندهم؛ إذ كان يُبْنَى على الفعل وليس قبله اسمٌ مبنيٌّ على الفعل؛ لَيجريَ الآخِرُ على ما جَرَى عليه الذي يليه قبله؛ إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيتهَ على الفعل. وهذا أولى أن يُحمَلَ عليه ما قَرُبَ جِوارهُ منه؛ إذ كانوا يقولون: ضربوني وضربتُ قومَك؛ لأنّه يليه، فكان أن يكونَ الكلامُ على وجهٍ واحدٍ – إذا كان لا يمتَنِعُ الآخرُ من أن يكونَ مبنياً على ما بُنِيَ عليه الأوَّلُ – أقربَ في المأْخَذ"[2].

- حكاية إعراب المسؤول عنه إذا كان علمًا متبوعًا بالعطف أو النعت؛ يقول سيبويه:" وقال يونس: إذا قال رجلٌ: رأيت زيدًا وعمرًا، أو زيدًا وأخاه، أو زيدًا أخا عمرٍو، فالرفع يردُّه إلى القياس والأصل إذا جاوز

(١) الأصول دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: ٢١٧.

(٢) الكتاب: ١/٨٣-٨٤.

الواحد، كما تُردّ ما زيدٌ إلا منطلقٌ إلى الأصل. وأما ناسٌ فإنهم قاسوه فقالوا: تقول مَن أخو زيد وعمرو، ومن عمرًا وأخا زيدٍ، تُتبِعُ الكلامَ بعضَه بعضًا. وهذا حسن "[1]؛ فقد حكم سيبويه على إتباعه عند من يُتبعه من العرب بأنه حسن، وفي قوله: تُتبع الكلامَ بعضَه بعضًا إشارة إلى أثر التناسب اللفظي في تسويغ الحكم عليه بالحُسن .

-جزم جواب الشرط ليناسب لفظُه لفظَ فعل الشرط في الجزم؛ استحسانًا للمشاكلة بينهما والحكم بالقبح عند تخالفهما؛ يقول سيبويه في ذلك" وقبُح في الكلام أنْ تعمل (إنْ) أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله؛ ألا ترى أنك تقول: آتيك إن أتيتني، ولا تقول آتيك إنْ تأتِني، إلا في شعر؛ لأنك أخَّرْتَ (إنْ) وما عملت فيه ولم تجعل لـ(إنْ) جوابًا ينجزم بما قبله، فهكذا جرى هذا في كلامهم؛ ألا ترى أنه قال عزَّ وجلَّ: ﴿لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [سورة الأعراف:٢٣ [2]، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [سورة

(١) الكتاب: ٤١٣/٢-٤١٤.

(٢) وجه الاستشهاد بهذه الآية عند سيبويه أن الفعل (تغفر) مجزوم بـ(لم) لا بـ(إن) الشرطية؛ فلمَّا لم تعمل الجزم في لفظ فعل الشرط لم تقتضِ جزم لفظ الجواب؛ ينظر: شرح السيرافي:٢٦٥/٣.

هود:٤٧]. لما كانت (إنْ) العاملة لم يحسن إلا أن يكون لها جوابٌ ينجزم بما قبله؛ فهذا الذي يشاكلها في كلامهم إذا عملت "[١].

ج-طلب الخفة:

تسعى اللغة إلى طلب الخفة بطرائق مختلفة؛ لما فيه من اقتصاد في الجهد، وقد حكم سيبويه على بعض صور التراكيب للظاهرة اللغوية بأنها أحسن من غيرها عند تحقُّق هذا المقصد فيها؛ من ذلك إضافة الصفة المشبهة؛ يقول:" باب الصفة المشبَّهة بالفاعل فيما عَمِلتْ فيه...والإضافةُ فيه أحسنُ وأكثر؛ لأنَّه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه، فكان أحسنَ عندهم أن يَتباعدَ منه في اللفظ، كما أنَّه ليس مثلَه في المعنى وفي قوّته في الأشياء، والتنوينُ عربيٌّ جيّدٌ، ومع هذا إنهم لو تركوا التنوينَ أو النونَ لم يكن أَبداً إلاّ نكرةً على حاله منوَّنًا؛ فلمَّا كان تركُ التنوين فيه والنون لا يُجاوَزُ به معنى النون والتنوين، كان تركُهما أخفَّ عليهم، فهذا يقوِّي أَنَّ الإِضافة أَحسنُ مع التفسير الأوَّلِ "[٢].

(١) الكتاب: ٦٦/٣.

(٢) الكتاب: ٢٤٧/١.

د-وجود النظير الحسن:

حكم سيبويه في عددٍ من المواضع على التركيب اللغوي بالحُسْن لتوافر نظير له تحقَّقت فيه شروط الحُسْن[١]، وهو بذلك يُعمل أداة القياس في النظر في التركيب اللغوي، ولا يقف عند الوصف المجرّد؛ ومن مواضع ذلك:

-حكمه بحُسْن توكيد الضمير المتصل باسم الفعل دون إبرازه تنظيرًا له بحُسْن توكيده مع الفعل دون إبرازه:" وتقول: رُوَيْدَكُمْ أجمعون، ورُوَيْدَكُمْ أنتم أَجمعون، كلٌّ حسنٌ؛ لأنَّه يَحسن في المضمر الذى له علامةٌ في الفعل؛ ألا ترى أنك تقول: قُومُوا أَجمعون، وقوموا أنتم أجمعون "[٢].

-حكمُه بحُسْن تفسير (كم) الاستفهامية بالعدد تنظيرًا لها بلفظ العدد؛ يقول في ذلك: " وإذا قال لك رجل: كم لك، فقد سألك عن عدد...، فإذا قال لك: كم لك درهمًا؟ أو كم درهمًا لك؟ ففسَّر ما يَسأل عنه؛ قلتَ: عشرون درهمًا، فعملت (كم) في الدرهم عمل العشرين في الدرهم، و(لك) مبنية على (كم)، واعلم أنَّ (كم) تعمل في كل شيء حسُن للعشرين أن تعمل فيه، فإذا قبُح للعشرين أنْ تعمل في شيء قبُح ذلك في (كم)... وذلك أنك لو قلت: كم لك الدرهم، لم يجز كما لم يجز في قولك عشرون الدرهم، لأنهم إنما أرادوا عشرين من الدراهم "[٣].

---

(١) ينظر -مثلًا- الكتاب:١/١٣٨، ٢/ ١٥٧، ٤٠٢،٤٠١،٣٩٨،٢٨٦، ٤٠٤، ٣/١٥، ٧٩، ١١٠، ١٧١.

(٢) الكتاب: ١/١٩٤-١٩٥.

(٣) الكتاب: ٢/١٥٧.

هـ-مراعاة الأصل: توخّى سيبويه في تحليله لتراكيب اللغة مراعاةَ أصلِ الكلام، وعدَّ مجيء التركيب اللغوي عليه سببًا لحُسْنه؛ ففي تركيب المبتدأ والخبر – مثلًا – عدَّ الأحسن أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة؛ يقول:"وأَحسنُه إذا اجتمع نكرةٌ ومعرفة أن يَبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام "(١).

و-طول الكلام: اعتدّ سيبويه بطول الكلام سببًا لحُسن التركيب،"وقد ذكره كثيرًا في الكتاب مُرجِعًا إليه السبب في حُسْن الجملة وزيادة حسنِها وقوَّتِها وجوازِها"(٢)، ولعله حين يعتدّ به ينطلق من ملحظٍ له في طول التركيب تتحقَّق به رعايةُ قيمةٍ أخرى كمراعاة الأصل أو الإيجاز على ما سُيبيَّن، وليس المقصود بذلك الاعتداد بطول الكلام على ظاهره في إطلاق الحكم الحسن، وإلا لكان نقيضًا لمقصد الإيجاز الذي سبق الحديث عنه سببًا للحسن عنده؛ من ذلك ما يأتي:

-طول تركيب جملة الصلة؛ فالأصل فيها أن تكون جملة، وقد اعتدّ سيبويه بطول الكلام في بنائها سببًا للُحسن لكونه مفضيًا إلى تحقيق الأصل في بناء جملتها؛ يقول:" واعلم أنه يقبح أنْ تقول هذا مَن منطلقٌ إذا جعلتَ المنطلق حشوًا أو وصفًا، فإن أطلتَ الكلام فقلت مَن خيرٌ منك، حسُن في الوصف والحشو "(٣).

---

(١) الكتاب:١/٣٢٨.

(٢) معايير القبول والرفض النسبية في كتاب سيبويه:٧٦-٧٧.

(٣) الكتاب:٢/١٠٨، وينظر منه أيضًا: ٢/٤٠٣-٤٠٤.

-ومن ذلك أيضًا إشارته إلى قبح نحو قولك: ما إلا زيدٌ فيها، وما علمت أنَّ إلا زيدًا فيها، وإنه إذا جُعل الجارُّ والمجرور بعد (ما) وبعد (أنَّ) طال بهما الكلام بين أيٍّ من هاتين الأداتين و(إلا) فارتقى إلى مستوى الحسن؛ يقول في ذلك:" وتقول: ما فيها إلا زيدٌ، وما علمتُ أنَّ فيها إلا زيدًا، فإنْ قلَبْتَه فجعلتَه يلي (أنَّ) و(ما) في لغة أهل الحجاز قبُح ولم يَجز؛ لأنهما ليسا بفعل فيُحتمل قلبُهما كما لم يجز فيهما التقديم والتأخير ولم يجز ما أنت إلا ذاهبًا، ولكنه لما طال الكلام قويَ واحتُمل ذلك، كأشياء تجوز في الكلام إذا طال وتزداد حُسناً "[1].

-ومن مظاهر طول الكلام المفضي إلى استحسان الحذف تحقيقًا لقيمة الإيجاز بحذف شيءٍ من التركيب حذف تاء التأنيث من فعل الفاعل المؤنث حين يُفصل بينهما بفاصل؛ يقول سيبويه:" وقال بعض العرب: قال فُلانةُ؛كُلَّما طال الكلام فهو أحسنُ، نحو قولك: حضر القاضيَ امرأةٌ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيءٌ يصير بدلًا من شيء، كالمعاقبة نحو قولك: زنادقة وزناديق، فتحذف الياء لمكان الهاء"[2].

-ومن مظاهر أثر طول الكلام في استحسان التركيب اللغوي حذف اللام الواقعة في جواب القسم تعويضًا لها بطول الكلام؛ يقول سيبويه في معرض حديثه عن كسر همزة(إنَّ) وفتحها:" ومثل ذلك في الضعف: علمت إنَّ زيدًا ذاهبٌ، كما أنَّه ضعيف: قد علمت عمروٌ خيرٌ منك، ولكنَّه

(١) الكتاب:٢/٣١٧.

(٢) الكتاب:٢/٣٨.

على إرادة اللام، كما قال عز وجل: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ [سورة الشمس:٩]"، وهو على اليمين، وكان في هذا حسناً حين طال الكلام "[١]؛ فطول الكلام الناشئ عن القسم وما عُطف عليه ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [سورة الشمس:٢] – كما ترى – سوّغ الحكم بالحسن على حذف اللام؛ يقول السيرافي موضِّحًا ذلك:" واستضعف حذف اللام في: (إن زيدًا ذاهب) وليس حذفها بضعيف في قوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ [سورة الشمس:٩] ؛ لأن ما قبلها من طول الكلام عوض، وهو ضعيف في: (إنك)؛ لأنه ليس قبله ما يكون عوضًا "[٢].

–ومن التعويض بطول الكلام أيضًا والاعتداد به سببًا للحسن، الفصل بين (كم) الاستفهامية وتمييزها بالجار والمجرور؛ يقول سيبويه في ذلك:" وزعم أنَّ كم درهمًا لك أقوى من:كم لك درهمًا، وإن كانت عربية جيدة؛ وذلك أن قولك: العشرون لك درهمًا، فيها قبْح، ولكنها جازت في (كم) جوازًا حسنًا؛ لأنه كأنه صار عوضًا من التمكُّن في الكلام؛ لأنها لا تكون إلا مبتدأة ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة "[٣].

ز– مراعاة نظرية العامل:

راعى سيبويه – وهو يُقلِّب النظر في الاستعمالات اللغوية – نظريةَ العامل النحوي، ولا غرابة؛ فهي نظرية مفسّرة لتراكيب اللغة، وما اشتملت

(١) الكتاب: ١٥١/٣.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي: ٣٨١/٣–٣٨٢.

(٣) الكتاب: ١٥٨/٢.

عليه من قواعد توجيهية وأحكام ليست إلا مستنبطة من نظرٍ دقيق في تراكيب اللغة وسنن العرب في كلامها؛ ولذا نجد هذه النظرية ماثلةً أحيانًا وراء استحسان سيبويه لتركيب ما أو تفضيله على غيره[١]؛ ومن ذلك ما يأتي:

- حكمُه على تأخير الظرف غير المستقرِّ بأنه أحسنُ من تقديمه، وتنظيره لذلك بحُسْن تقديم فعل الظنِّ إذا كان عاملًا أو تأخيره إذا كان ملغًى عن العمل؛ يقول سيبويه:" تقول: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها، إلاّ أنك إذا أردتَ الإلغاء فكلّما أَخّرتَ الذي تلغيهِ كان أحسنَ، وإذا أردتَ أن يكون مستقراً تكتفي به، فكلَّما قدَّمته كان أحسن؛ لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدَّمته كما تُقدِّم (أظنُّ) و(أحسبُ)، وإذا أَلغيتَ أَخّرتَه كما تؤخَّرهما؛لأنهما ليسا يَعملانِ شيئاً"[٢].
- حكمُه على ذكر المفعول لفعل الشرط بأنه أحسن من حذفه، وذلك عند نصب الاسم المتقدِّم على أداة الشرط ورفع الفعل المتأخر[٣]؛ يقول في ذلك:"فإن لم تَجْزِمِ الآخِرَ نصبتَ، وذلك قولك: أزيداً إنْ رأيتَ تضربُ. وأحْسنُه أن تُدْخِلَ في (رأيتَ) الهاءَ، لأنّه غيرُ مُسْتَعْمَلٍ"[٤]، ومردُّ

(١) ينظر: الكتاب: ١/٥٦، ٨١، ١٠٧، ١٢٤،١٣٣، ١٧٠، ٢٧٨، ٢٩٢، ٢/٢٩٧،١٣٧.

(٢) الكتاب: ١/٥٦.

(٣) ورفعه عند سيبويه على وجهين كما يقول السيرافي، وهما: أن يُنوى به التقديم أو على إضمار الفاء؛ ينظر: شرح سيبويه للسيرافي:١/٤٨٠.

(٤) الكتاب:١/١٣٣.

الحسن ههنا أنه غير عامل في ضمير المتقدِّم على أسلوب الاشتغال[1] فبقي دون عمل، ولا علاقة له بالاسم المتقدم؛ فـ(زيدًا) معمول لـ(تضرب)، وهو معتمد الحديث؛ "لأنَّ التقدير فيه: أتضرب زيدًا إن رأيت "[2]، ومن ذلك أيضًا استحسانه لرفع الاسم المتقدم لشغل الفعل بضميره، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [سورة فصلت:١٧]. "[3]، ومنه أيضًا استحسانه للابتداء بعد (إذا) الفجائية[4].

ولعله – بالنظر إلى ما سبق – يمكن القول إن الأسباب الداعية إلى الاستحسان ذات أثر في تحقيق مقاصد اللغة غالبًا، وأن مقاصد اللغة استرعت نظر سيبويه وهو يحلل تراكيبها؛ فاستحسن ما يحقق مقصدًا من مقاصد اللغة سواء كانت متعلقة بالمعنى كالإفادة، أو باللفظ كالوجازة مثلًا، و يمكن تعريف الحكم النحوي الحسن عند سيبويه – في ضوء ما سبق –بأنه حكْمٌ نحويٌّ يرقى بالتركيب اللغوي المتَّصف بصحّة المعنى والإعراب إلى أعلى درجات الصحّة لسبب معنويٍّ أو لفظيٍّ، أو يكون بمعنى مطلق الجواز، وأمَّا التوجيه النحوي الموصوف بالحسن فالمقصود به استحسان الوجه الإعرابي الكاشف عن حُسْن التركيب اللغوي.

---

(١) الكتاب:١/١٣٣ (كلام المحقق في الهامش (٢)).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي:١/٤٨١.

(٣) الكتاب: ١/٨١.

(٤) الكتاب: ١/١٠٧.

المبحث الرابع: أسباب عدم حُسْن التركيب اللغوي عند سيبويه:

أسباب الحسن في التركيب اللغوي التي سبق الحديث عنها ليست عللًا موجبةً له؛ فلا تستلزم الحكم بالحسن؛ إذ الحكم " ما توجبه العلة "[(١)]؛ ولذا لا يمكن القول إن عدم تحققها في التركيب يجعله غير حسن، ولكنها مظنّة لاتصاف التركيب بالحسن وسببٌ مجوِّزٌ له في نظر سيبويه على ما يظهر، بيدَ أنَّ القارئ لكتابه يقف على عدد من المواضع حكم فيها سيبويه بعدم الحسن، وعبارته في ذلك بأنه: لا يحسن أو لم يحسن[(٢)]، أو لم يكن حسنًا[(٣)]؛ فما دواعي الحكم عليها بأنها لم تحسن في نظره ؟

لعل النظر في نصوص سيبويه التي حكم فيها على التركيب بأنه لا يحسن ونحو ذلك من العبارات الدالة على سلب الحسن يَقِفُنا على أسباب عدم الحسن عنده، ولعل أبرزها سببان، وهما:

١-عدم الاستقامة: ويشمل عدم صحة الدلالة وعدم صحة بناء التركيب.

٢-مخالفة مقتضيات نظرية العمل النحوي.

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ١/١٠١.

(٢) يُنظر: مثلًا – الكتاب: ١/٥١، ٥٤، ٧٠، ٨٥، ١٠٧، ١١٥، ٢٣٩، ٢٥١، ٢٩١، ٢/٣٩٦،١٤، ٢٥، ٧٦، ١٠٦، ١٢٥، ٣٠٥،٢٣٠،١٣٥، ٣،٤١٢، ٣٨١/٧، ١٥، ٢٤، ٦٧، ١٢٣.

(٣) الكتاب: ٢/٢٥.

وفيما يأتي بيان ذلك:

١-عدم الاستقامة:

أ-عدم صحة الدلالة:

سبق القول إنَّ كلَّ كلامٍ حسنٍ مستقيمٌ، وليس كلُّ كلام مستقيمٍ حسنًا؛ استنادًا إلى مؤدَّى عبارة سيبويه في تقسيمه الكلام من حيث الاستقامة والإحالة، وبناء على ذلك يمكن القول إنَّ من أسباب عدم الحسن عدم الاستقامة؛ ومظنَّةُ عدم الاستقامة – في أحد شقيها -عدمُ توفُّر الشرط الدلالي لعقد العلاقات التركيبية بين الكلام، ومن المواضع التي حكم فيها سيبويه بالحسن لتوافر الشرط الدلالي وبعدمه لعدم توافره إشارته -رحمه الله – إلى العلاقة الدلالية بين النعت السببي ومنعوته، والتي يحسن التركيب لوجودها ويرتفع عنه الحسن لعدمها ممّا يتعذّر معه بناء تركيب النعت السببي؛ يقول:" فما حسُن تقديمُ صفتِهِ فهو ملتبسٌ بالأوَّل، وما لا يحسُن فليس ملتبسًا به؛ ألا ترى أنكَّ تقول: مررت برجل منطلقةٍ جاريتان يحبُّهما، ومررتُ برجل منطلقٍ زيدٌ وأخوه؛ لأنَّك لما أشركْتَ بينهما في الفعل صار زيدٌ ملتبسًا بالأخ فالتَبس برجل، ولو قلت: أزيدًا ضربتَ عمرًا وضربت أخاه لم يكن كلامًا؛ لأنَّ عمرًا ليس فيه من سبب الأول شيءٌ ولا ملتبسًا به؛ ألا ترى أنّك لو قلت: مررت برجلٍ قائمٍ عمرٌو وقائمٍ أخوه لم يجز؛ لأنَّ أحدهما ملتبسٌ بالأول والآخَر ليس ملتبسًا"[(١)]، ومن ذلك أيضًا حكْمُه بعدم حُسْن تقدير الابتداء

(١) الكتاب: ١/١٠٧-١٠٨.

للفعل بعد (ثُمَّ) الواقع بين فعلي الشرط وجوابه بسبب عدم اكتمال معنى الشرط الذي بُنيت عليه الجملة؛ يقول في ذلك" واعلم أنَّ (ثُمَّ) إذا أدخلتَه على الفعل الذي بين المجزومين لم يكن إلا جزمًا؛ لأنه ليس ممَّا ينصب، وليس يحسن الابتداء؛ لأنَّ ما قبله لم ينقطع، وكذلك (الفاء) و(الواو) و(أو) إذا لم تُرِد بهنَّ النصب، فإذا انقضى الكلام ثمَّ جئت ب(ثمَّ)، فإن شئتَ جزمْتَ وإن شئت رفعْتَ، وكذلك الواو والفاء "(١)، ومن الأسباب المؤثِّرة في عدم تحقُّق الشرط الدلالِّي الإخلالُ بمقصد إفادة المخاطب والعناية بالمعنى، وقد سبق القول إنَّ تحقيقه من الأسباب الداعية للحسن لرعايته أهمَّ مقاصد اللغة المتمثلة في الإفادة بوضوح، وعدم العناية به يسلُب الحسنَ من التركيب؛ يقول في ذلك سيبويه مشيرًا إلى أثر غياب سياق الموقف في سلب الحسن عن التركيب لما يترتَّبُ عليه من غموضٍ في المعنى:" فأمَّا الفعل الذي لا يحسُن إضمارُه فإنَّه أنْ تنتهيَ إلى رجُلٍ لم يكن في ذِكْرِ ضرْبٍ ولم يخطر بباله، فتقول: زيدًا؛ فلا بُدَّ له من أن تقولَ له: اضربْ زيدًا، وتقولَ له: قد ضربتَ زيدًا"(٢).

٢-عدم صحة بناء التركيب: والمقصود به الإخلال ببناء الجملة بما ليس على سننها كأنْ يُفصل بين أجزائها أو يطرأ عليها تقديم أو تأخير أو حذف ونحو ذلك بما يُخالف ما أصّله النحويون من خلال استنباطهم لسنن اللغة في الفصل أو التقديم والتأخير والحذف وخصائص الألفاظ، وهو ما يُعبَّر عنه لدى البلاغيين بضعف التأليف، وقد عدُّوا خلوَّ الكلام منه من شروط

(١) الكتاب: ٣/٨٩-٩٠.

(٢) الكتاب: ١/٢٩٦-٢٩٧.

فصاحته[١]، ومن ضعف التأليف ما وصفه سيبويه بالقبح وإن صحَّ معنى؛ كأن " تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدًا يأتيك، وأشباه هذا"[٢]، ومن المواضع التي أشار فيها إلى عدم حُسْن إضمار الفعل أن " يكون موضعًا يقبح أن يُعرَّى من الفعل نحو (أن) و(قد) وما أشبه ذلك "[٣]، ومن ذلك الفصل بين الصفة المشبّهة ومعمولها؛ يقول سيبويه في ذلك:" ولا يَحْسُنُ أن تَفصل بينهما فَتقولَ: هو كريمٌ فيها حَسَبَ الأب"[٤]، فالصفة المشبهة ليست جارية على الفعل حتى تستحقَّ حكمَه في الفصل بين العامل والمعمول؛ ولذا حكم على الفصل بعدم الحسن، ونحو ذلك من المواضع التي نبّه فيها سيبويه إلى عدم الحسن بسبب الفصل بين أجزاء الجملة ممّا ليس جاريًا على المألوف المأنوس من ظواهر الفصل التي تُعَدُّ في مستوى المقبول[٥].

ويمكن أن يُعدَّ من ضعف التأليف مخالفةُ أصل الكلام حين يدعو إلى اللبس، ومن ذلك تأنيث الفعل المسند إلى فاعلٍ مذكّر بلا مسوّغ؛ إذ يؤدّي إلى الإلباس في ذهن المخاطَب؛ ولذا حكم سيبويه عليه بعدم الحُسن؛ إذ قال:" وربَّما قالوا في بعض الكلام: ذهبتْ بعضُ أصابعه، وإنما أنَّث البعضَ؛

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢٨/١.

(٢) الكتاب: ٢٦/١.

(٣) الكتاب: ٢٩٧/١.

(٤) الكتاب: ١١٥/١.

(٥) ينظر – مثلًا-: الكتاب: ٩٨/١

لأنّه أضافه إلى مؤنّثٍ هو منه، ولو لم يكن منه لم يُؤنِّثْه؛ لأنه لو قال: ذهبتْ عبدُ أُمِّك لم يَحْسُنْ "[1]؛ فالمتكلم حين ينشئ عبارته بتأنيث الفعل (ذهبت) سيُلقي في ذهن المخاطب أن الفاعل مؤنَّث أو أنه بعضٌ من مؤنَّث، وإذا أتى بالفاعل دون أن يكون شيئًا من ذلك خالف أصل الكلام، وأحدَث في ذهن السامع لبسًا لمناقضة وحدات التركيب اللغوي ما عناه مِن قصد.

ومن مخالفة أصل الكلام أن يلي (كان) أو إحدى أخواتها معمولُ خبرِها ممّا ليس ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا على مذهب البصريين[2]؛ ولذا حكم سيبويه بأنَّ توجيه التركيب على تقديم هذا المعمول لا يحسن؛ يقول في ذلك:" قال الشاعر، وهو حُمَيْد الأرْقَطُ:

فأصْبَحُوا والنَّوَى عالي مُعَرَّسِهِمْ وليسَ كلَّ النَّوَى تُلْقِي المسَاكينُ[3]

فلو كان (كلُّ) على (ليس) ولا إضمارَ فيه لم يكن إلا الرفعُ في (كلّ)، ولكنه انتصَب على (تُلْقي)، ولا يجوز أن تَحملَ (المساكين) على (ليس)، وقد قدَّمْتَ فجعلتَ الذي يعْمَلُ فيه الفعلُ الآخِرُ يَلي الأوّلَ، وهذا لا يَحْسُن، لو قلتَ:كانتْ زيداً الحُمَّى تأخذُ أو تَأخذُ الحُمَّى لم يجز، وكان قبيحًا"[4].

---

(١) الكتاب: ١/٥١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٦٧.

(٣) ديوان حميد الأرقط: ٦٠.

(٤) الكتاب: ١/٧٠.

ومن مخالفة أصل الكلام رفعُ الاسم المتقدِّم على الفعل وإضمار ضميره في نحو: زيدٌ ضربت؛ فالأصل أن يُذكر الضمير المتصل بالفعل العائد إلى ذلك الاسم المتقدِّم وشغلُ الفعل به أو نصبُ الاسم المتقدِّم؛يقول سيبويه:" والنصب في: يومَ الجمعة صُمْته ويومَ الجمعة سِرْته، مثلُه فى قولك: عبدَ الله ضربتُه، إلا أنه إن شاء نصَبه بأنه ظرف، وإن شاء أعمَل فيه الفعلَ كما أعمله في عبد الله؛ لأنه يكون ظرفًا وغيرَ ظرف. ولا يحسن في الكلام أن يَجعل الفعلَ مبنيًّا على الاسم ولا يذكر علامةَ إضمارِ الأوَّل حتى يَخرج من لفظِ الإعمال في الأوَّل ومن حالِ بناء الاسم عليه ويَشغلَه بغير الأوَّل حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيفٌ في الكلام"(١)؛ ولذا حكم عليه سيبويه – كما ترى – بأنه ضعيف، وتجدر الإشارة إلى أن السيرافي وصفه بالقبح(٢)، وهنا يلتقي عدم الحسن بالقبح وفق ما سبق تأسيسه من القول بأن الحسن ضدُّ القبح .

٢–مخالفة مقتضيات نظرية العمل النحوي:

بُنيت نظرية العامل على ما اطّرد أو شاع من تراكيب اللغة، فما ندّ عنها يُعدُّ خروجًا على سلوك الألفاظ في التركيب اللغوي، وقد رجع سيبويه – في عددٍ من المواضع – عدمَ الحسن في بناء التركيب اللغوي إلى مخالفته مقتضيات نظرية العمل النحوي(٣)؛ من ذلك – مثلًا – عدم حسن نصب

---

(١) الكتاب: ١/٨٥.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي: ١/٣٨٠.

(٣) ينظر–مثلًا– الكتاب:١/١٦٠، ٢/١١٣، ١١٤، ٢٣٠، ٣٨٢،٣٨١،٢٩٩، ٣/٦٧.

لفظي (اليد والرجل) على الظرف في قولك: ضُرب زيدٌ اليدُ والرجلُ؛ لعدم سلوك هذين اللفظين مسلك ظرف المكان من حيث الإبهام؛ يقول سيبويه في ذلك: " فإن قلت: ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرجلُ، جاز على أن يكون بدلًا، وأن يكون توكيدًا. وإن نصبته لم يحسُن؛ لأن الفعل إنما أُنفِذَ في هذه الأسماء خاصَّة إلى المنصوب إذا حذفْتَ منه حرف الجرّ، إلا أن تسمعَ العربَ تقول في غيره، وقد سمعناهم يقولون: مَطَرَتْهُم ظَهْرًا وبطنًا "[1]، ويوضح السيرافي الفرق بينهما؛ فيقول:" لأن الظَّهْر والبطن عامّان في الأشياء؛ ألا ترى أنَّ لكلِّ شيءٍ بطنًا وظهرًا، أو لأكثر الأشياء فيما جرت به العادة في كلام الناس، فأشبهَ الظهرُ والبطنُ المبهماتِ من الظروف لعمومها، وليس اليد والرجل والسهل والجبل بمنزلة الظهر والبطن؛ لأن المواضع إمَّا أن تكون سهلًا أو تكون جبلًا، فجُعلَتْ ظروفًا لهذا الإبهام"[2]، ومن ذلك أنَّ الحال لا تكون معرفة كما لا توصف النكرة بالمعرفة؛ يقول سيبويه:" واعلم أنَّ ما كان صفةً للمعرفة لا يكون حالًا ينتصب انتصاب النكرة؛ وذلك أنه لا يحسُن لك أن تقول: هذا زيدٌ الطويلَ، ولا هذا زيدٌ أخاك، من قِبَلِ أنه مَن قال هذا فينبغي له أن يجعله صفةً للنكرة، فيقول: هذا رجلٌ أخوك"[3].

(١) الكتاب: ١/١٦٠.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي:٢/٢٣

(٣) الكتاب: ٢/١١٣.

وبعد أن تبيّنَّا الحكم الحسن عند سيبويه مفهومًا وإجراءً وأسبابًا داعيةً إليه أو صارفةً عنه؛ أختِمُ الحديث بالنظر إلى هذا الحكم من حيث القياس والسماع.

الحكم الحسن من حيث القياس والسماع:

يحسن – ابتداءً– الإشارة إلى أنه معلومٌ أن الاستحسان لا يتّخذ مسلك القياس، وأن بعض العلماء ذهب " إلى أنه غير مأخوذ به؛ لما فيه من التحكّم وترك القياس "[١]، وسبق إيراد ما ذكره ابن جني من أنه لا ينقاس وأنه قائم على التصرُّف والاتِّساع[٢]، وبهذا المعنى –كما يقول تمام حسّان– " يصبح للاستحسان طابَعٌ شبهُ اعتباطيٍّ جعل النحاة يعدُّونه في الأدلة الضعيفة "[٣]، بيد أنَّ المتأمِّل في نصوص سيبويه يلحظ أن هذا الحكم يتردَّد بين السماع والقياس بحسب المسألة النحوية؛ ولذا نجد بعضًا من نصوصه تُرجع هذا الحكم إلى السماع وبعضًا منها تُرجعه إلى القياس؛ فممّا رجَع فيه الحكم الحسن إلى السماع ما تناوله سيبويه في باب "ما ينتصب على التعظيم والمدح "[٤] إذ أشار فيه أن نصب الصفة على التعظيم يقتصر على ما يُعظَّم به عند الناس ويُفخَّم به، ثم قال:" فاستحسِنْ من هذا ما استحسَنَ العرب، وأجِزْه

(١) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: ١٣٣.

(٢) ينظر: الخصائص: ١/١٤٥.

(٣) الأصول دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: ٢١٧.

(٤) الكتاب: ٢/٦٢.

كما أجازتْه"[١]؛ فالحكم كما ترى راجع إلى ما سُمِع عن العرب وعدم مجاوزته إلى غيره، وممّا اتَّخذ فيه الحكمُ الحسن مسلك القياس رفع المضارع الواقع جوابًا لشرط فعله مبنيّ؛ يقول سيبويه:"... لما كانت (إنْ) العاملة لم يحسن إلا أن يكون لها جواب ينجزم بما قبله. فهذا الذي يشاكلها في كلامهم إذا عمِلَتْ، وقد تقول: إن أتيتني آتيك، أي آتيك إن أتيتني. قال زهير:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ[٢]

ولا يحسن إن تأتني آتيك؛ من قبل أنَّ (إنْ) هي العاملة "[٣]، وفي إسناده إلى المتكلم بقوله في هذا النص:" وقد تقول " دليلٌ على قياسيته، وقد استقرَّ هذا الحكم قياسًا لدى البصريين[٤].

(١) الكتاب: ٦٩/٢.

(٢) ديوان زهير بن أبي سلمى:١١٥.

(٣) الكتاب: ٦٦/٣-٦٧.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥١٤/٢.

الخاتمة

خلص هذا البحث الموسوم بـ" الحكم النحوي الحسن عند سيبويه مفهومه وأسبابه " إلى عددٍ من النتائج، أبرزها:

- يمكن تعريف الحكم النحوي الحسن عند سيبويه بأنه: حكْمٌ نحويٌّ يرقى بالتركيب اللغوي المتَّصِف بصحّة المعنى والإعراب إلى أعلى درجات الصحّة لسبب معنويٍّ أو لفظيٍّ، أو يكون بمعنى مُطلق الجواز.

-الحُسن في مفهومه الإجرائي ضدٌّ للقبح كما هو في المعنى اللغوي.

-قد تتفاضل صور الاستعمال اللغوي في الحسن؛ فمنها الحسن والأحسن، وقد ترقى بعض صوره إلى أصل الكلام ووجهه، ومعيار التفاضل بين الخيارات التركيبية الحسنة هو وفاء التركيب اللغوي بإصابة الغرض من الكلام، وقد ينحدر التركيب اللغوي فيخرج عن دائرة الحسن إلى دائرة القبيح، مع بقائه في دائرة الاستقامة التي تشمل الحسن والقبيح كطرفي نقيض.

-أحصى البحث مواضع استحسان سيبويه للتركيب اللغوي أو توجيهه النحوي أو استعماله (الحسن) في التنظير بمعنى مطلق الجواز، فكشفت قراءة تلك المواضع وتأمُّلها عن منهج سيبويه في إطلاق هذا الحكم؛ إذ اتّضح أنه يصدر عن رؤية علمية دقيقة يلحظها القارئ المتتبع لنصوصه على اختلاف مواضعها وكثرتها.

- أبان سيبويه عن تراكيب اللغة المستحسنة في نظره، وعلَّلَ للاستحسان – غالبًا – تصريحًا أو تلميحًا، بل ذهب إلى أبعد من ذلك؛ فوظَّفَ الحكم

الحسن في التعليل لجواز بعض التراكيب اللغوية باستحسان نظيرٍ لها في أداء المعنى.

-كشف البحث عن أن الحكم النحوي الحسن عند سيبويه يستند إلى أسباب معنوية ولفظية، والأسباب المعنوية يمكن إجمالها في سببين، أحدهما: تحقيق مقصد إفادة المخاطب والعناية بالمعنى، والآخر: تحقيق قصد المتكلم في بناء التركيب، وأمَّا الأسباب اللفظية فيمكن إجمالها في: تحقيق التركيب اللغوي لمقصد الإيجاز، وتحقيق التناسب، وطلب الخفة، ووجود النظير الحسن،ومراعاة الأصل، وطول الكلام، ومراعاة نظرية العامل.

-كشف البحث عن أسباب عدم الحسن في نظر سيبويه استنادًا إلى تعليلاته لما وصفه بعدم الحسن، ولعل أبرز الأسباب الداعية إلى عدم الحسن عنده يتمثّل في سببين، وهما: عدم الاستقامة، ومخالفة مقتضيات نظرية العمل النحوي.

والله أعلم. وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

-الأحكام التقويمية في النحو العربي دراسة تحليلية، نزار الحميداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١١م.

-الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، صباح علاوي السامرائي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان، ط١، ٢٠١١ -٢٠١٢م .

-الاستحسان عند ابن جني،محمود عبدالله جفَّال، مجلة دراسات(العلوم الإنسانية)، المجلد:٢٢(أ) العدد:(٦، الملحق)١٩٩٥م.

-الاستعمال اللغوي القبيح دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه، جزاء محمد حسن المصاروة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البحرين،ع٢٥،٢٠١٥م.

-الأصول في النحو،ابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفِتْلي، مؤسسة الرسالة،بيروت،ط،١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

-الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث الدلالي،أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١٩٩٩،١م.

-الأصول دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

-الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو،ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني،مطبعة الجامعة السورية،١٣٧٧هـ/١٩٥٧ م.

-الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية (د.ت).

-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

-الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣ (د.ت).

-التراكيب غير الصحيحة نحويًّا في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية، د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط٢ (د.ت).

-التعريفات، الجرجاني،ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت،ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
-التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسيّ،تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١٤١٠،١هـ / ١٩٩٠م.
-الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،ط٤، (د.ت).
-الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ /١٩٨٨ م.
-الكليات معجمٌ في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي،تحقيق عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة،بيروت،(د.ت).
-اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت (د.ت).
-المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ /٢٠٠٠م.
-المخاطب والمعطيات السياقية في كتاب سيبويه، خالد عبدالكريم بسندي،المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد٨، العدد٢،جمادى الأولى١٤٣٣هـ/نيسان٢٠١٢م.
-المقتضب، المبرد، تحقيق:الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).
-النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د. محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب، القاهرة،ط٢، ٢٠٠٦م.
-ديوان الأعشى الكبير ميمون قيس، شرح وتحقيق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة (د.ت).
-ديوان حُميد الأرقط، مها محسن هزاع، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد:١٣، العدد:١، ٢٠١٨م.
-ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وعلَّق عليه الأستاذ: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ط١٤٠٨،١هـ/١٩٨٨م.
-شرح التسهيل،ابن مالك،تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١٤١٠،١هـ / ١٩٩٠م.
-شرح اللمع، ابن برهان، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط١،:١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

-شرح المفصل، ابن يعيش،قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ /٢٠٠١ م.
-شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي، تصحيح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
-شرح كتاب سيبويه، الرماني، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
-شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية،بيروت،ط١،١٤٠٨هـ /٢٠٠٨م.
-لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، ط٣، ١٤١٤ هـ.
-مجمل اللغة، ابن فارس، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
-مراعاة قصد المتكلم في التوجيه النحوي، عادل فتحي رياض، مجلة كلية الآداب،جامعة المنصورة، العدد:٥٨، يناير٢٠١٦م .
-معايير القبول والرفض النسبية في كتاب سيبويه، مريم عابد مفلح الهذلي، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى،٢٠١٥م.
-مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، الجزء الأول: تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

AlmSAdr wAlmrAjç
-AlÂHkAm Altqwymyħ fy AlnHw Alçrby drAsħ tHlylyħ، nzAr AlHmydAwy، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، T1، 2011m.
-AlÂHkAm Alnwçyħ wAlkmyħ fy AlnHw Alçrby، SbAH çlAwy AlsAmrAŶy، dAr mjdlAwy llnŝr wAltwzyç،çmAn، T1، 2011 -2012m .
-AlAstHsAn çnd Abn jny،mHmwd çbdAllh jfĂl، mjlħ drAsAt(Alçlwm AlĂnsAnyħ)، Almjld:22(Â) Alçdd:(6، AlmlHq)1995m.
-AlAstçmAl Allγwy AlqbyH drAsħ fy AlASTlAH wAlAstçmAl çnd sybwyh، jzA' mHmd Hsn AlmSArwħ، mjlħ Alçlwm AlĂnsAnyħ، jAmçħ AlbHryn،ç25،2015m.
-AlÂSwl fy AlnHw،Abn AlsrAj، tHqyq d. çbd AlHsyn Alftly، mŵssħ AlrsAlħ،byrwt،T،1417h1996/-m.
-AlÂSwl AlblAγyħ fy ktAb sybwyh wÂθrhA fy AlbHθ AldlAly،ÂHmd sçd mHmd، mktbħ AlĀdAb، AlqAhrħ، T1،1999m.
-AlÂSwl drAsħ Aybstmwlwjyħ lÂSwl Alfkr Allγwy Alçrby، tmAm HsAn، dAr AlθqAfħ، AldAr AlbyDA'، 1411h1991/-m.
-AlĂγrAb fy jdl AlĂçrAb wlmç AlÂdlħ fy ÂSwl AlnHw،Abn AlÂnbAry، tHqyq: sçyd AlÂfγAny،mTbçħ AljAmçħ Alswryħ،1377h1957/- m.
-AlAqtrAH fy ÂSwl AlnHw، AlsywTy، DbTh wçlq çlyh: çbd AlHkym çTyħ (d.t).
-AlĂnSAf fy msAŶl AlxlAf byn AlnHwyyn: AlbSryyn wAlkwfyyn، Abn AlÂnbAry، Almktbħ AlçSryħ، T1، 1424h2003/-m.
-AlĂyDAH fy çlwm AlblAγħ، AlxTyb Alqzwyny، tHqyq: mHmd çbd Almnçm xfAjy، dAr Aljyl، byrwt، T3 (d.t).
-AltrAkyb γyr AlSHyHħ nHwyĂ fy AlktAb lsybwyh drAsħ lγwyħ، d. mHmwd slymAn yAqwt، dAr Almçrfħ AljAmçyħ، AlĂskndryħ، T2 (d.t).
-AltçryfAt، AljrjAny،DbTh wSHHh jmAçħ mn AlçlmA' bĂŝrAf AlnAŝr، dAr Alktb Alçlmyħ byrwt،T1، 1403h1983/-m.
-Altçlyqħ çlŶ ktAb sybwyh، Âbw çly AlfArsy،tHqyq: d. çwD bn Hmd Alqwzy، T1،1410h1990/ -m.
-AlxSAŶS، Abn jny، AlhyŶħ AlmSryħ AlçAmħ llktAb،AlqAhrħ،T4، (d.t).
-AlktAb، sybwyh، tHqyq: çbd AlslAm hArwn، mktbħ AlxAnjy، AlqAhrħ، T3، 1408 h1988/ - m.
-AlklyAt mçjmً fy AlmSTlHAt wAlfrwq Allγwyħ، Âbw AlbqA' Alkfwy،tHqyq çdnAn drwyŝ w mHmd AlmSry، mŵssħ AlrsAlħ،byrwt،(d.t).
-Allmç fy Alçrbyħ، Abn jny، tHqyq: fAŶz fArs، dAr Alktb AlθqAfyħ، Alkwyt (d.t).
-AlmHkm wAlmHyT AlÂçĎm، Abn sydh، tHqyq: çbd AlHmyd hndAwy، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، T1، 1421h2000/ -m.
-AlmxATb wAlmçTyAt AlsyAqyħ fy ktAb sybwyh، xAld çbdAlkrym bsndy،Almjlħ AlÂrdnyħ fy Allγħ Alçrbyħ wĀdAbhA، Almjld8، Alçdd2،jmAdŶ AlÂwlŶ1433h-/nysAn2012m.
-AlmqtDb، Almbrd، tHqyq:Alŝyx mHmd çbd AlxAlq çDymħ، çAlm Alktb، byrwt، (d. t).

-AlnHw wAldlAlħ، mdxl ldrAsħ AlmçnŶ AlnHwy AldlAly، d. mHmd HmAsħ çbdAllTyf، dAr γryb، AlqAhrħ،T2، 2006m.
-dywAn AlÂçsŶ Alkbyr mymwn qys، ŝrH wtHqyq: d. mHmd Hsyn، mktbħ AlĀdAb bAljmAmyz، AlqAhrħ (d.t).
-dywAn Hṁyd AlÂrqT، mhA mHsn hzAç، mjlħ jAmçħ krkwk lldrAsAt AlĂnsAnyħ، Almjld:13، Alçdd:1، 2018m.
-dywAn zhyr bn Âby slmŶ، ŝrHh wçlq́ çlyh AlÂstAð: çly Hsn fAçwr، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt T1،1408h1988/-m.
-ŝrH Altshyl،Abn mAlk،tHqyq: d. çbd AlrHmn Alsyd، d. mHmd bdwy Almxtwn، hjr llTbAçħ wAlnŝr wAltwzyç wAlĂçlAn، T1،1410h1990/ -m.
-ŝrH Allmç، Abn brhAn، tHqyq: d. fAŶz fArs، Alkwyt، T1،:1404h1984/-m .
-ŝrH AlmfSl، Abn yçyŝ،qdm lh: Aldktwr Ămyl bdyç yçqwb، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، lbnAn، T1، 1422 h2001/ - m.
-ŝrH kAfyħ Abn AlHAjb، AlrDy AlAstrAbAzy، tSHyH: ywsf Hsn çmr، mnŝwrAt jAmçħ bnγAzy، lybyA، 1395h1975/-m.
-ŝrH ktAb sybwyh، AlrmAny، ÂTrwHħ dktwrAħ l-: syf bn çbd AlrHmn Alçryfy، jAmçħ AlĂmAm mHmd bn sçwd AlĂslAmyħ، AlryAD، 1418h1998/-m.
-ŝrH ktAb sybwyh، AlsyrAfy، tHqyq: ÂHmd Hsn mhdly، çly syd çly، dAr Alktb Alçlmyħ،byrwt،T1،1408h2008/ -m.
-lsAn Alçrb، Abn mnĎwr، dAr SAdr، T3، 1414 h-.
-mjml Allγħ، Abn fArs، drAsħ wtHqyq: zhyr çbd AlmHsn slTAn، mŵssħ AlrsAlħ، byrwt، T2، 1406h1986/-m.
-mrAçAħ qSd Almtklm fy Altwjyh AlnHwy، çAdl ftHy ryAD، mjlħ klyħ AlĀdAb،jAmçħ AlmnSwrħ، Alçdd:58، ynAyr2016m .
-mçAyyr Alqbwl wAlrfD Alnsbyħ fy ktAb sybwyh، mrym çAbd mflH Alhðly، rsAlħ dktwrAh bklyħ Allγħ Alçrbyħ bjAmçħ Âm AlqrŶ،2015m.
-mqAyys Allγħ، Abn fArs، tHqyq: çbd AlslAm mHmd hArwn، dAr Alfkr، 1399h1979/-m.
-hmç AlhwAmç fy ŝrH jmç AljwAmç، AlsywTy، Aljz' AlÂwl: tHqyq wŝrH: çbd AlslAm hArwn، çbdAlçAl sAlm mkrm، mŵssħ AlrsAlħ، byrwt، 1413h1992/-m.

***